March 2007

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

البند 3-1 من مشروع جدول الأعمال المؤقت

هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

الدورة العادية الحادية عشرة

روما، 11-15 يونيو/حزيران 2007

مشروع أولويات العمل الاستراتيجية من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة وتنميتها وصونها

بيان المحتويات

	الفقرات
أولا – مقدمة	1-4
ثانيا – عملية الإعداد	5-18
ثالثا – وضع *أولويات العمل الاستراتيجية* في صيغتها النهائية	19
رابعا – التوجهات المطلوبة من الهيئة	20

المرفق 1: مشروع أولويات العمل الاستراتيجية من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة وتنميتها وصونها

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماع هيئة الدستور الغذائي متاحة على شبكة الانترنت على العنوان
http://www.fao.org/ag/cgrfa/cgrfa11.htm

مشروع أولويات العمل الاستراتيجية من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة وتنميتها وصونها

أولا – مقدمة

1– وافقت الهيئة، في دورتها العادية التاسعة، على أن يكون إعداد *أولويات العمل الاستراتيجية* جزءا هاما من العملية الشاملة لإعداد *حالة الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة في العالم*. وطلبت الهيئة، في دورتها العادية العاشرة، من جماعة العمل أن تدرس المشروع الأول لنص *حالة الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة في العالم*، الذي تضمن *أولويات العمل الاستراتيجية*[1].

2– أجرت جماعة العمل هذه الدراسة في دورتها الرابعة، المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2006. ويرد مشروع نص *أولويات العمل الاستراتيجية*، بالصيغة التي أسفرت عنها الدراسة التي أجرتها جماعة العمل، في *المرفق 1*. وأوضحت جماعة العمل بأن يقوم المؤتمر الفني الدولي بشأن الموارد الوراثية الحيوانية، الذي سيعقد في انترلاكسن، في سبتمبر/أيلول 2007، باعتماد *خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية*، وأن توفر *أولويات العمل الاستراتيجية* جدول الأعمال للعمل الذي يجري الاضطلاع به في إطار *خطة العمل العالمية*[2].

3– تقدم هذه الوثيقة وصفا للأسلوب الذي اتبع في إعداد *أولويات العمل الاستراتيجية* وعرضا للخطوات التي يتم اتباعها بعد ذلك لوضعها في صيغتها النهائية واعتمادها في المؤتمر الفني بشأن الموارد الوراثية الحيوانية، عنصرا رئيسيا في *خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية*.

4– رحبت جماعة العمل بإنشاء جماعة متوازنة إقليميا من أصدقاء الرئاسة، وبالعرض السخي الذي قدمته حكومة سويسرا لاستضافة الاجتماع قبل انعقاد الهيئة. وأعربت رئاسة جماعة العمل عن أملها في أن تتمكن الجماعة من استكشاف كيفية وضع بنية *أولويات العمل الاستراتيجية*، واقتراح صياغات لتحقيق الاتفاق بشأن المسائل المعلقة، وطرق وأساليب للحد من ازدواجية العمل. وستقدم نتيجة هذا الاجتماع إلى الهيئة في إطار الوثيقة *مشروع أولويات العمل الاستراتيجية – النص المقدم من الرئاسة*[3].

[1] الفقرة 55 من الوثيقة CGRFA-10/04/REP.

[2] الفقرتان 22 و26 من الوثيقة CGRFA-11/07/3.

[3] الوثيقة CGRFA-11/07/Inf.8.

ثانيا– عملية الإعداد

5– حددت *أولويات العمل الاستراتيجية* على أساس عملية الإعداد، المسيرة بواسطة الدول، *لحالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم*، التي تولت تنسيقها جهة التنسيق العالمي للموارد الوراثية الحيوانية. وقد نظمت عدة أنشطة تحضيرية لتوفير إسهامات محددة في *أولويات العمل الاستراتيجية*.

6– يقوم المشروع المنقح *لأولويات العمل الاستراتيجية*، بالصورة التي قدم بها إلى مجموعة العمل في دورتها الرابعة[4]، على الخلاصات التي انتهى إليها في *حالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم*؛ وعلى الأولويات الاستراتيجية القطرية الواردة في التقارير القطرية؛ وعلى الاسهامات الفنية المختلفة، بما في ذلك دراسات الخبراء والاجتماعات[5] والدراسات المواضيعية التي أعدت من أجل حالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم، المسرودة في المرفق 3 بالوثيقة المعنونة: *التقدم المحرز في إعداد حالة الموارد الوراثية في العالم*[6]؛ وقد روعيت في مشروع النص الحالي *لأولويات العمل الاستراتيجية*، بالصيغة التي عرض بها على الهيئة، التعليقات التي أبدتها مجموعة العمل في دورتها الرابعة.

إعداد *أولويات العمل الاستراتيجية* واستعراضها

7– في يناير/كانون الثاني 2004، شرعت جهة التنسيق العالمي في تحليل التقارير القطرية المتوافرة كأساس لإعداد مشروع أول لنص *أولويات العمل الاستراتيجية*[7]. وفي 2004، نظرت الهيئة في المشروع الأول لنص *أولويات العمل الاستراتيجية*، الذي أعد على أساس التقارير القطرية المتاحة وعددها 133 تقريرا. ورأت الهيئة أنه يلزم تطوير النص وتنظيم بنيته إلى مدى أبعد ليشمل المدخلات الإضافية الناجمة عن استلام تقارير قطرية إضافية، وعن تقديم تقارير من المنظمات الدولية. وشددت الهيئة على الحاجة إلى إصدار وثيقة استراتيجية مرتفعة الجودة ترسي الأساس لمناقشة في ميدان السياسات، وتستثير، في الوقت ذاته، وعي الجمهور بالدور الذي تضطلع به الموارد الوراثية الحيوانية وبقيمة هذه الموارد[8].

8– ذهبت جهة التنسيق العالمي إلى مدى أبعد في تطوير *أولويات العمل الاستراتيجية* مستخدمة في ذلك جميع المدخلات التي قدمت حتى يوم 31 مارس/آذار 2005. وشمل ذلك 141 تقريرا قطريا و9 تقارير من المنظمات الدولية.

---

[4] انظر الوثيقة CGRFA/WG-AnGR-4/06/4 المعنونة *استعراض أولويات العمل الاستراتيجية من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة وتنميتها وصونها*.

[5] انظر الوثائق CGRFA/WG-AnGR-4/06/Inf. 5 المعنونة *تقرير عن اجتماع للخبراء بشأن الاستخدام المستدام*؛ و CGRFA/WG-AnGR-4/06/Inf. 6 المعنونة A strategic approach for conservation and continued use of animal genetic resources والوثيقة CGRFA/WG-AnGR-4/06/Inf. 9 المعنونة: Breed diversity in dryland ecosystems.

[6] الوثيقة CGRFA-11/07/5.

[7] الوثيقة CGRFA-10/04/Inf. 9.

[8] الفقرة 58 من الوثيقة CGRFA-10/04/REP.

وتم تجميع الأولويات والخلاصات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقارير القطرية وإدراجها في مشروع ثان لنص *أولويات العمل الاستراتيجية*. وقدم مشروع النص الثاني أول عرض عالمي عام للأولويات القطرية للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها.

الدراسة الخارجية لأولويات العمل الاستراتيجية

9- اضطلعت مجموعة متوازنة من حيث التمثيل الإقليمي وتتألف من خمسة عشر خبيرا من الخبراء الفنيين وخبراء السياسات بدراسة خارجية لمشروع النص الثاني *لأولويات العمل الاستراتيجية*. وشملت المجموعة خبراء دوليين وموظفين من مختلف إدارات المنظمة. وقدمت جهة التنسيق العالمي للجماعة مسائل تتعلق بالجوانب الفنية وجوانب السياسات المتصلة *بأولويات العمل الاستراتيجي* تسهيلا لدراستها.

المشاورات الإقليمية

10- أوصت الهيئة، خلال دورتها العادية العاشرة، بأن تجري المنظمة مشاورات إقليمية في 2005 بشأن مشروع النص الثاني *لأولويات العمل الاستراتيجية*[9]. وكان الهدف من المشاورات هو استعراض مشروع النص الثاني لتعيين الأولويات الإقليمية المحددة، وتحديد خيارات التمويل وكشف الفجوات التي تحتاج إلى مساعدة دولية.

11- نظرا لعدم توافر الموارد للتمكين من عقد الاجتماعات الإقليمية المخصصة تحديدا لدراسة *أولويات العمل الاستراتيجية*، فقد دعت جهة التنسيق العالمي تسعة موجهين إقليميين ومنسقين قطريين في أغسطس/آب 2005، إلى تطوير مفهوم لإجراء المشاورات الإقليمية باستخدام الإنترنت. وقد وضع هؤلاء بنية للتشاور (مؤتمرات عن طريق البريد الإلكتروني)، ودرسوا تخصيص البلدان للأقاليم والأقاليم الفرعية من أجل تحليل *حالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم*. وكان التصنيف الإقليمي المحدد يرمي إلى تيسير الدراسات الإقليمية لمشروع النص الثاني *لأولويات العمل الاستراتيجية*.

12- كان تخصيص البلدان للأقاليم والأقاليم الفرعية يقوم على أساس عدد من العوامل، منها بيئات الإنتاج، والخصوصيات الثقافية، وتوزع الموارد الوراثية الحيوانية المتشاطرة. وأخذ في الاعتبار أيضا التعاون المقبل على إنشاء جهات تنسيق إقليمي، وكذلك الخبرة المكتسبة من عقد حلقات العمل دون الإقليمية لمتابعة *حالة الموارد الوراثية في العالم* في 2003 و2004.

13- حدد التصنيف الناجم عن ذلك سبعة أقاليم مع تقسيم ثلاثة منها داخليا على النحو التالي: أفريقيا (شرق أفريقيا، وشرق وغرب أفريقيا، والجنوب الأفريقي)؛ وآسيا (آسيا الوسطى، وشرق آسيا، وجنوب شرق آسيا)؛ وأمريكا

[9] الفقرة 58 من الوثيقة CGRFA-10/04/REP.

اللاتينية والبحر الكاريبي (منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى، وأمريكا الجنوبية)؛ والشرقان الأدنى والأوسط؛ وأمريكا الشمالية؛ جنوب غرب المحيط الهادي؛ وأوروبا والقوقاز. أجريت المشاورات الإقليمية عن طريق البريد الإلكتروني في الفترة من سبتمبر/أيلول 2005 إلى يناير/كانون الثاني 2006. وتم تسلم 290 إسهاما من أفراد في 61 بلدا.

14- أجريت أيضا دراسات لمشروع النص الثاني *لأولويات العمل الاستراتيجية* كجزء من عدد من الاجتماعات المقرر عقدها فيما بين نوفمبر/تشرين الثاني 2005 ويونيو/حزيران 2006. ورغم أن هذه الاجتماعات لم تنظم بصفة محددة لدراسة *أولويات العمل الاستراتيجية*، فقد أتيح الوقت للحصول على آراء المشاركين. وقدم لمجموعة العمل، في دورتها الرابعة، مشروع نص منقح للنظر فيه، وهو نص أعد على أساس جميع الاسهامات المتسلمة. كما قدم لها تقرير تفصيلي منفصل عن الأولويات الوطنية الواردة في التقارير القطرية[10]، وعن نتائج المشاورات الإقليمية[11].

استعراض جماعة العمل الفنية الدولية الحكومية المعنية بالموارد الوراثية الحيوانية لأولويات العمل الاستراتيجية

15- أجرت جماعة العمل، في دورتها الرابعة، استعراضا تفصيليا لمشروع النص المنقح *لأولويات العمل الاستراتيجية*. وقدمت عددا كبيرا من الاقتراحات لتنظر فيها الهيئة بشأن محتوى *أولويات العمل الاستراتيجية* وبنيتها على السواء، على النحو المبين في المرفق 1 بهذه الوثيقة إضافة إلى ذلك، أدرج تقرير مجموعة العمل في المرفق هاء[12].

16- ناقشت مجموعة العمل مسألة إدراج الحاجة إلى الموارد المالية في *أولويات العمل الاستراتيجية*. واتفقت على أنه من المناسب التعبير عن الحاجة إلى الموارد المالية على الصعيد الوطني في *أولويات العمل الاستراتيجية*. وأوصت مجموعة العمل بأنه ينظر كل من الهيئة والمؤتمر الفني الدولي بشأن الموارد الوراثية الحيوانية في الحاجة إلى الدعم المالي الإضافي[13].

17- رحبت مجموعة العمل بإنشاء مجموعة لأصدقاء الرئاسة تكون متوازنة إقليميا، وبالعرض الكريم من حكومة سويسرا باستضافة هذا الاجتماع قبل انعقاد الهيئة. وأوضح رئيس مجموعة العمل أنه يعتزم إعداد تقرير من رئاسة المجموعة لتقديمه إلى الهيئة في دورتها الحادية عشرة. وأعرب عن أمله في أن يتمكن أصدقاء الرئاسة من استكشاف كيفية تنظيم بنية *أولويات العمل الاستراتيجية*، واقتراح صيغة لتحقيق الاتفاق على المسائل المعلقة، وطرق وأساليب للحد من الازدواجية، وذلك على أساس التعليقات التي أبدتها مجموعة العمل في دورتها الرابعة. واتفقت مجموعة

[10] انظر الوثيقة CGRFA/WG-AnGR-4/06/Inf. 2، المعنونة *Compendium of priorities from country reports*.

[11] انظر الوثيقة CGRFA/WG-AnGR-4/06/Inf. 4، المعنونة *Compendium of priorities from regional consultations*.

[12] المرفق هاء من الوثيقة CGRFA/WG-AnGR-4/06/7.

[13] الفقرة 16 من الوثيقة CGRFA/WG-AnGR-4/06/7.

العمل على تشجيع أعضائها على تقديم آراء إضافية بشأن إعداد أولويات العمل الاستراتيجية إلى الأمانة، بقصد تشاطر مع أصدقاء الرئاسة قبل اجتماعهم[14].

18- ستتاح للهيئة نتيجة اجتماع أصدقاء الرئاسة في إطار الوثيقة المعنونة: *مشروع أولويات العمل الاستراتيجية – نص الرئاسة*[15].

ثالثا- وضع أولويات العمل الاستراتيجية في صيغتها النهائية

19- من اللازم اتخاذ التدابير التالية لوضع *استراتيجيات العمل الاستراتيجية* في صيغتها النهائية:

- استعراض الهيئة *لأولويات العمل الاستراتيجية* في دورتها العادية الحادية عشرة، وإصدار توصياتها بشأن وضعها في صيغتها النهائية في المؤتمر الدولي الفني بشأن الموارد الوراثية الحيوانية.
- وضع *أولويات العمل الاستراتيجية* في صيغتها النهائية في المؤتمر الدولي الفني بشأن الموارد الوراثية بوصفها جدول أعمال الإجراءات اللازم اتخاذها في إطار *خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية*.

رابعا- التوجيهات المطلوبة من الهيئة

20- قد ترغب الهيئة في أن تستعرض وتنقح، حسب الاقتضاء، *أولويات العمل الاستراتيجية*، ثم تحيلها إلى المؤتمر الفني الدولي بشأن الموارد الوراثية الحيوانية لاعتمادها بوصفها العنصر الأساسي من *خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية*.

[14] الفقرة 19 من الوثيقة CGRFA-11/07/3.

[15] الوثيقة CGRFA-11/07/Inf.8.

المرفق 1

مشروع أولويات العمل الاستراتيجية من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة وتنميتها وصونها

أولاً- المقدمة

1- /الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة[16] جزء ضروري في الأساس البيولوجي للأمن الغذائي العالمي، ولها دورها في معيشة ما يربو على ألف مليون من البشر. فقاعدة الموارد المتنوعة مهمة للغاية في حياة البشر ورفاهيتهم ، وفي القضاء على الجوع: فالموارد الوراثية الحيوانية مهمة للغاية في التكيف مع الظروف الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك التغير في المناخ. فهي المادة الخام التي يستخدمها مربو الحيوانات وهي من أهم مدخلات المزارعين. وهي ضرورية للإنتاج الزراعي المستدام. وإذا أديرت إدارة سليمة، لين يكون هناك ما يدعو إلى استنفادها، حيث لا يوجد عدم توافق أصيل بين استخدامها وصونها. وهناك اهتمام دولي بصون هذه الموارد، واستخدامها بصورة مستدامة، وتقاسم الفوائد الناجمة عن استخدامها بالعدل والإنصاف. وتمثل *أولويات العمل الاستراتيجية* – للمرة الأولى – إطار عمل دولي يتفق عليه في هذا القطاع. وسوف يساهم تشجيع استخدام الموارد الوراثية الحيوانية على نطاق واسع في تحسين صحة الإنسان وتغذيته ، وسوف يزيد من فرص تنوع سبل معيشته والحصول على دخله.

الاستراتيجية العالمية لإدارة الموارد الوراثية لحيوانات المزرعة *وأولويات العمل الاستراتيجية*

2- في عام 1990، بدأت المنظمة في إعداد برنامج شامل للإدارة المستدامة للموارد الوراثية الحيوانية على المستوى العالمي. وفي عام 1993 أصدرت المنظمة الاستراتيجية العالمية لإدارة الموارد الوراثية لحيوانات المزرعة، لكي تسترشد بها المساعي الوطنية والإقليمية والعالمية لتعزيز دور الحيوانات المستأنسة ومنتجاتها في الأمن الغذائي والتنمية الريفية، ولتلافي تآكل هذه الموارد.

3- واعتبارا من عام 1997، دأبت الهيئة الحكومية الدولية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة في المنظمة على تقديم توجيهات لعملية قطرية تهدف إلى إعداد *حالة الموارد الوراثية في العالم*. وفي عام 2001 دعت المنظمة جميع البلدان إلى تقديم تقارير قطرية عن حالة واتجاهات الموارد الوراثية الحيوانية فيها، والإمكانية الحالية والمحتملة لمساهمة حيوانات المزرعة في الأغذية والزراعة والتنمية الريفية، ومدى القدرة الوطنية على إدارة هذه الموارد.

---

[16] في جميع أجزاء *أولويات العمل الاستراتيجية*، سيكون المقصود بمصطلح "الموارد الوراثية الحيوانية" هو الموارد الوراثية الحيوانية المستخدمة أو تلك التي يمكن أن تكون مفيدة في الأغذية والزراعة.

4- تبين التقارير القطرية المساهمة الكبيرة التي لا بديل عنها التي تقوم بها حيوانات المزرعة المتنوعة في الأمن الغذائي للدول وفي تنميتها الاقتصادية. وبيَّنت أن الإمكانيات الكاملة للموارد الوراثية الحيوانية أبعد ما تكون عن التحقيق، كما أكدت أن هناك تآكلاً خطيراً في التنوع الوراثي في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

5- ولهذا التآكل أسباب عديدة، منها تغيير نظم الإنتاج، والانتقاء المكثف، والميكنة، وفقدان أراضي الرعي، والكوارث الطبيعية، وانتشار الأمراض، وسياسات وممارسات التربية غير الملائمة، وجلب سلالات أجنبية، وفقدان أصحاب الحيوانات لتأمين حيازتهم للأراضي أو حصولهم على الموارد الطبيعية الأخرى، والتغييرات التي تطرأ على العادات الثقافية، وتراجع المؤسسات العرفية والعلاقات الاجتماعية ، وتأثير نمو السكان والتوسع العمراني، والفشل في تقدير تأثير الممارسات المتبعة من حيث الاستدامة، ووضع سياسات وتدابير اقتصادية ملائمة. فتآكل الموارد الوراثية الحيوانية يهدد قدرة المزارعين على الرد على التحديات البيئية والاقتصادية – الاجتماعية التي تواجههم، بما في ذلك تغيير النظم الغذائية وأذواق المستهلكين.

6- تقترح *أولويات العمل الاستراتيجية* تدابير رئيسية لتغيير الاتجاهات الحالية لتآكل الموارد الوراثية الحيوانية وعدم الاستفادة منها بصورة كاملة. فتنفيذ *أولويات العمل الاستراتيجية* ستكون له مساهمته الملموسة في الجهود الدولية المبذولة لتشجيع الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتخفيف وطأة الفقر، بما يتمشى مع الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات الدولية.

مسوغات *أولويات العمل الاستراتيجية* من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة وتنميتها وصونها.

7- تقدم *حالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم*، للمرة الأولى، تقييماً عالمياً شاملاً لدور وأهمية وحالة الموارد الوراثية الحيوانية، الأمر الذي يلقي الضوء على أهمية قطاع الثروة الحيوانية في الزراعة. وهناك حاجة إلى *أولويات عمل استراتيجية* محددة للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة وتنميتها وصونها، نظراً لأهميتها الكبيرة بالنسبة للأمن الغذائي العالمي، ونظراً للسمات الخاصة للتنوع البيولوجي للحيوانات الداجنة كجزء لا يتجزأ من النظم الإيكولوجية الزراعية.

8- ويناقش التنوع الوراثي الحيواني وخيارات الاستفادة منه عادة من حيث السلالات. "والسلالات" مفاهيم ثقافية أكثر منها كيانات مادية، ويتفاوت المفهوم من بلد إلى آخر. وهذه حقيقة تجعل من الصعب للغاية القيام بأي توصيف على المستوى الوراثي. أما بالنسبة للإدارة المستدامة، فلا بد من دراسة التنوع وفهمه على مستوى النوع، وفيما بين السلالات وداخل السلالة الواحدة نفسها.

9- ومن أهم صفات الموارد الوراثية الحيوانية:

- أن تنوع الموارد الوراثية الحيوانية ضروري لإشباع الاحتياجات البشرية الأساسية للأمن الغذائي وتأمين سبل المعيشة. فهذه الموارد تسد احتياجات البشر بما توفره من اللحوم، والألبان ومنتجاتها، والبيض، والألياف، والملابس، ومواد للمآوي المؤقتة والدائمة والروث الذي يستخدم كسماد ووقود، وطاقة الجر، والمساعدة في الصيد، وأصول يمكن بيعها. والتنوع الوراثي لا يحدد إنتاج السلالات الحيوانية وصفاتها الوظيفية فحسب، بل وقدرتها على التكيف مع الظروف المحلية أيضا، بما في ذلك توافر المياه والغذاء، والمناخ، وانتشار الأمراض والآفات. فتنوع الموارد الوراثية الحيوانية – لاسيما في العالم النامي – هو مفتاح التنمية الاقتصادية. فهنـاك ما يقرب من 70 في المائة من فقراء الريف في العالم يعتمدون على الثروة الحيوانية كعنصر رئيسي في معيشتهم. فتنوع هذه الموارد، وتأقلم الأنواع والسلالات فيما بعد مع الظروف القاسية من الجفاف والرطوبة، والحر، والبرد، يجعل معيشة الإنسان ممكنة في بعض المناطق التي يصعب الحياة فيها، من القطب الشمالي والأقاليم الجبلية إلى المناطق الجافة الشديدة الحر، حيث لا يمكن الاعتماد على إنتاج المحاصيل وحدها.
- أن هناك أكثر من 000 7 سلالة من سلالات الحيوانات الداجنة استنبطها المزارعون والرعاة في بيئات مختلفة على امتداد 000 12 سنة، منذ استئناس أول أنواع الحيوانات. وأصبحت هذه السلالات تشكل الآن مجموعات فريدة من الجينات. وهكذا تكون جميع الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة نتاج تدخل بشري: فقد جرى انتخابها وتحسينها عن قصد بمعرفة الرعاة والمزارعين منذ أن عرف الإنسان الزراعة، وتطورت هذه الموارد مع النظم والمجتمعات الاقتصادية والثقافية والمعرفية. وعلى عكس معظم أشكال التنوع البيولوجي البري، فإن الموارد الحيوانية المستأنسة تحتاج إلى إدارة بشرية نشطة ومستمرة، تراعي الطبيعة الفريدة لهذه الموارد.
- بالنسبة لإمكانية مساهمتها بصورة هائلة في الحد من الجوع والفقر وفي التنمية المستدامة، فإن الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة لا تلقى الصون اللائق ولا يستفاد منها بالقدر الكافي.
- أن البلدان تعيش على قدر كبير من الاعتماد المتبادل فيما بينهما فيما يتعلق بالموارد الوراثية الحيوانية. فقد انتشرت الجينات الحيوانية، والتراكيب الوراثية، والعشائر في مختلف أرجاء الأرض منذ العصور القديمة عن طريق انتشار الزراعة والدور الكبير للثروة الحيوانية في الهجرات البشرية. فقد كانت الحيوانات – وبالأخص الخيول والجمال – هي الوسيلة الرئيسية للغزاة والفاتحين في كثير من المناطق، ناشرين ثقافاتهم وأديانهم. واستمرت الموارد الوراثية الحيوانية تتطور وتتحسن دون أي عوائق بمعرفة الرعاة والمزارعين، داخل وخارج مراكز استئناسها على السواء، بل إن هذه الموارد ظلت تتداول باستمرار طوال الخمسمائة عام الأخيرة، مما زاد من الاعتماد المتبادل بين الدول في هذا المجال. ومن زاوية عالمية، فإن أغلب نظم إنتاج الأغذية والزراعة في جميع أنحاء العالم تعتمد على حيوانات تم استئناسها أساساً في مناطق أخرى، وعلى سلالات تم تربيتها في بلدان وأقاليم أخرى. وهذه الصفات الفريدة للحيوانات المستأنسة ينبغي أخذها في الاعتبار عند ضمان الاقتسام العادل والمنصف للفوائد العائدة من هذه الحيوانات، وعند وضع السياسات والتدابير التنظيمية في المستقبل.

- أن أغلب الموارد الوراثية الحيوانية موجودة الآن في مواقعها الطبيعية بفضل المزارعين والرعاة ومجتمعتهم كجزء لا يتجزأ من نظمهم الايكولوجية واقتصادياتهم وثقافتهم الزراعية. وتقوم الحيوانات المستأنسة في أغلب الأحيان بأدوار رئيسية في الأساطير، والثقافات، والأديان، والتقاليد، والعادات الاجتماعية. وبالإضافة إلى الحيوانات نفسها، فإن الأطعمة التي من أصل حيواني لها وظائف اجتماعية – اقتصادية وثقافية قوية في كثير من المجتمعات فضلاً عما لها من أدوار هامة في التغذية ونظمها.

- أن الموارد الحيوانية ما زالت تلعب هذا الدور الاجتماعي والثقافي والهيكلي في مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية حتى يومنا هذا: فالأهمية الثقافية للحيوانات تكون العامل الرئيسي في كثير من حالات الصون في المواقع الطبيعية.

- أن السلالات الحيوانية المحلية تقوم بمهام رئيسية في النظم الايكولوجية الزراعية، مثل دورة التغذية، ونشر البذور، وصيانة الموائل. فالموارد الوراثية الحيوانية ونظم إدارة الحيوانات هما جزء لا يتجزأ من النظم الايكولوجية والمواقع المنتجة في مختلف أنحاء العالم. فالرعاة عندما ينتقلون بقطعانهم في المواسم ، إنما يوصلون النظم الايكولوجية المختلفة ببعضها. فنظم الإنتاج التي تقوم علي الأراضي والتي تضم العنصرين النباتي والحيواني معاً، تحتاج إلى إدارة مشتركة لمختلف عناصر التنوع البيولوجي، بما في ذلك التربة، والمحاصيل، والمراعي، ومحاصيل الأعلاف، والحياة البرية.

- أنه ما زال من الصعب تقدير حجم ومعدل الخسارة في الموارد الوراثية رغم الصورة الواضحة للموارد الوراثية الحيوانية التي ظهرت في عمليات الإعداد القطري *لحالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم*. فنقص المعلومات يعوق اتخاذ قرار بشأن ما ينبغي المحافظة عليه وتنميته، وكيف نستخدم الأموال المحدودة لعمليات الصون على أفضل وجه. والخطوة الأساسية التي ينبغي البدء منها لقياس أي تغير، مازالت غير واضحة، كما أن منهجيات التوصيف والحصر والرصد لم توجد بعد. ورغم ذلك، فإن هناك شواهد على انقراض سلالات عديدة، وعلى أن سلالات أخرى كثيرة سوف تنقرض ما لم تسرع البلاد بتنفيذ إجراءات للحفاظ عليها ، وإذا كان بعض الدول قد أقر بضرورة الحفاظ على موارده الوراثية الحيوانية، فان الاستجابة العالمية مازالت حتى الآن متفرقة وغير كافية، والكثير من السلالات المحلية بالذات، وعلى الأخص تلك التي لدى المزارعين الفقراء في البيئات القاسية من البلدان النامية، لم تصنَّف بصورة كافية حتى الآن. وربما كان لدى هذه السلالات من الحيوانات العديد من صفات التأقلم ذات القيِّمة وربما ضاعت إلى الأبد ثروة هائلة لو أنها انقرضت قبل فهمها جيداً .

- أن نظم الإنتاج التقليدية تحتاج إلى حيوانات تستخدم في أغراض متعددة، والتي قد تكون أقل إنتاجية من سلالات وفيرة الإنتاج، ولكنها تحتوي على صفات وظيفية قيِّمة. وقد استنبطت الزراعة الحديثة سلالات متخصصة، مستغلة في ذلك صفات إنتاجية معينة على الوجه الأمثل. كما حقق المربون هذه الأيام زيادات مذهلة في إنتاجهم باستخدام نظم إنتاج تعتمد على مدخلات خارجية كثيفة. فالإنتاج الحيواني أصبح الآن يمثل نحو 30 في المائة من الإنتاج الزراعي المحلي الإجمالي في البلدان النامية، مع توقع ارتفاعه إلى 39 في المائة عام 2030. ويساهم 14 صنفاً فقط من أصناف الثدييات والطيور المستأنسة البالغ عددها أكثر من 30

صنفاً، بنحو 90 في المائة من إمدادات الأغذية البشرية من الحيوانات. وتشكل خمسة أصناف فقط هي: الأبقار، والضأن، والماعز، والخنازير، والدجاج الغالبية العظمى من إنتاج الأغذية، ومن بين هذه الأصناف الخمسة، هناك عدد صغير من السلالات العالمية العابرة للحدود تمثل نسبة متزايدة من الناتج الإجمالي[17]. وتسير بنا هذه العملية نحو قاعدة وراثية تزداد ضيقاً، مع استبعاد سلالات، بل وأصناف بعينها، استجابة لقوى السوق . وبالنسبة للسلالات التجارية، فإن ضغوط الانتخاب الشديدة تؤدي إلى ضيق القاعدة الوراثية.

- أن واضعي السياسات في كثير من البلدان وفي العالم ككل، قلما يدركون الإسهام الملموس والمتنوع للموارد الوراثية الحيوانية في الأغذية والزراعة. فالاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وصونها كان – ومازال بشكل عام– يحتل مرتبة أدنى في سلسلة أولويات وضع السياسات الزراعية، والبيئية، والتجارية، والصحية، والبيطرية. وكانت النتيجة هي عدم الاستثمار بقدر كاف في التنمية الضرورية للمؤسسات وبناء القدرات.
- أن إدارة الموارد الوراثية الحيوانية مهمة معقدة، لأنها لابد من أن تتناول مسائل خاصة بالموارد على وجه التحديد [مثل السلالات أو انقراضها] ومسائل تتعلق بالقطاعات التي تؤثر على هذه الموارد، مثل تدابير الصحة الحيوانية، والتنمية الاقتصادية، والمعايير التجارية، وإدارة البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القطاعات والمؤسسات، سواء الوطنية أو الدولية، تتقاسم المسؤوليات.

10– إن عمليات الصون والاستخدام والتنمية الاستراتيجية لهذه الموارد ضرورية، ولكن البلدان تواجه تحديات معقدة عند تفكيرها في أفضل طريقة لصياغة سياسات قطرية ودولية في هذا المجال .فتعزيز القدرات على جميع المستويات هو عنصر أساسي في أولويات العمل الاستراتيجية. فهذه الأولويات تهدف إلى تشجيع نهج شامل عملي ومنهجي وكفؤ، يعالج بطريقة متناسقة تطوير المؤسسات أو الموارد البشرية، والأطر التعاونية، وتعبئة الموارد .

11– إن الأنشطة المتعلقة بصون الموارد الوراثية الحيوانية داخل مواقعها الطبيعية أو خارجها واستخدامها في الأغذية والزراعة، ظل أغلبها يجري حتى الآن دون القدر الكافي من الروابط والتنسيق. وتهدف أولويات العمل الاستراتيجي إلى معالجة ذلك. ولا مفر من فقدان بعض السلالات المحلية نظراً للتغييرات الجارية في نظم الإنتاج الحيواني في البلدان النامية والمتقدمة، والموارد المحدودة المتاحة لعمليات الصون. ومع ذلك فإن السماح لهذه العملية بأن تتم بصورة عشوائية ودون أي إشراف معناه القبول بمخاطرة غير محسوبة وربما هائلة، بفقدان موارد لها قيمتها في المدى البعيد. وعلى البلدان والمجتمع الدولي أن يكونا على وعي بالخسارة المحتملة، وأن يناقشا ويتفقا على الخسارة التي يمكن أن يكونا على استعداد لتحملها، وعلى الاستثمارات اللازمة للإبقاء على التنوع الوراثي الحيواني المهم والمحافظة عليه. وعلى مجتمع البحوث الدولي أن يقدم التوجيهات العلمية اللازمة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في ظل ظروف من نقص المعلومات.

[17] جمِّعت المنظمة السلالات التي قد تنتمي الى مستودع جينات مشترك ويمكن بالتالي اعتبارها نفس السلالة. ويطلق على هذه السلالات مصطلح "السلالات العابرة للحدود". وتوجد السلالات الإقليمية العابرة للحدود في عدد من البلدان ينتمى الى إقليم واحد، على حين توجد السلالات العالمية العابرة للحدود في أكثر من اقليم.

12- إن قاعدة الموارد المالية والبشرية اللازمة لهذا العمل ضعيفة، وبها ثغرات ونقاط ضعف كثيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرات وأنشطة البلدان والأقاليم فيما يتعلق بالموارد الوراثية الحيوانية تقف الآن في مراحل مختلفة من التطور، وسوف ترسي *أولويات العمل الاستراتيجية* القاعدة لوضع استراتيجية طويلة الأجل، يتفق عليها المجتمع الدولي، لدعم وتعزيز الفعالية الكلية للجهود الوطنية والإقليمية والعالمية التي تبذل من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها، ولتعبئة الموارد بما فيها الموارد المالية.

أهداف واستراتيجيات *أولويات العمل الاستراتيجية*

13- الهدف من *أولويات العمل الاستراتيجية* هو أن تكون خطة مستمرة ، لمدة عشر سنوات في البداية، مع بنود للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها، على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

14- والأهداف الرئيسية *لأولويات العمل الاستراتيجية* هي:

- تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها، من أجل الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة ورفاه السكان في جميع البلدان
- ضمان المحافظة على التنوع الهام للموارد الوراثية الحيوانية من أجل الأجيال الحالية والقادمة، ووقف الخسارة العشوائية للموارد الهامة
- تشجيع الاقتسام العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، والإقرار بدور المعرفة والابتكارات والأساليب التقليدية ذات الصلة بصون المواد الوراثية الحيوانية واستخدامها المستدام، مع وضع سياسات وتدابير تشريعية فعالة، كلما كان ذلك مناسباً.
- تلبية احتياجات الرعاة والمزارعين أفراداً ومجموعات في إطار القوانين الوطنية، بحيث يستطيعون الحصول دون أي تفرقة على المواد الوراثية، والمعلومات، والتكنولوجيات، والموارد المالية، ونتائج البحوث، ونظم التسويق، والموارد الطبيعية، لكي يتمكنوا من الاستمرار في إدارة الموارد الوراثية الحيوانية وتحسينها، والاستفادة من التنمية الاقتصادية.
- تشجيع نهج النظم الايكولوجية الزراعية للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها .
- مساعدة البلدان والمؤسسات المسؤولة عن إدارة الموارد الوراثية الحيوانية على وضع أولويات قطرية للاستخدام المستدام لهذه الموارد وتنميتها وصونها، وتنفيذ هذه الأولويات واستعراضها باستمرار.
- تعزيز البرامج الوطنية، والنهوض بالقدرات المؤسسية – لاسيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول – ووضع برامج إقليمية و دولية ذات صلة، على أن تنطوي هذه البرامج على التعليم والبحث والتدريب لكي تعالج عمليات توصيف الموارد الوراثية الحيوانية، وحصرها، ورصدها، وصونها، وتنميتها، واستخدامها بصورة مستدامة .

15- تقوم *أولويات العمل الإستراتيجية* على افتراض أن البلدان تتبادل الاعتماد أساساً فيما يتعلق بالموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، وأن التعاون الدولي الملموس ضروري في هذا المجال. وفي هذا السياق وضعت *أولويات العمل الإستراتيجية* على أساس المبادئ التالية:

- إن تنوع الموارد الوراثية الحيوانية سيكفل قدرة قطاع الثروة الحيوانية على تلبية طلبات السوق والظروف البيئية المتغيرة، بما في ذلك تغيرات المناخ وظهور بعض الأمراض. فصغار المزارعين والرعاة يحتاجون إلى سلالات حيوانية تلبي الاحتياجات المحلية وتتيح فرص عمل في المجتمعات الريفية التي تتسم بمرونة بالنسبة لعدة عوامل حيوية وغير حيوية، مثل الظروف المناخية القاسية، وتوافر الأعلاف، والعوامل المتعلقة بالطفيليات وغيرها من الأمراض. وفوق ذلك، فان الموارد الوراثية الحيوانية توفر مصدراً مباشراً للأغذية في حالات فشل المحاصيل.
- نظراً لاعتماد الدول على بعضها البعض، وللحاجة المتزايدة إلى الموارد من الخارج بسبب تغير المناخ ، فإن صون مجموعة مختلفة من الموارد الوراثية الحيوانية في بلدان موزعة على مختلف أنحاء العالم، يقلل من المخاطر على أساس عالمي، ويعزز من الأمن الغذائي العالمي.
- التوصيف والحصر الأساسيين للموارد الوراثية الحيوانية ، وعمليات الرصد الروتينية للسلالات، هي شروط أساسية لاستراتيجيات وبرامج تحسين السلالات وبرامج المحافظة عليها ، وكذلك لعمليات التخطيط في حالات الطوارئ لحماية الموارد القيِّمة المعرضة للخطر.
- إن تحديد الحيوانات وتسجيل أدائها أمران ضروريان لمواصلة تحسين الموارد الوراثية الحيوانية. ويقوم المربون من القطاع العام والخاص، ومؤسسات التربية، وطلبات السوق، دوراً محورياً في هذا الميدان. وفي كثير من البلدان، لم يبذل أي جهد في هذا الشأن حتى الآن، فيما عدا ما يتعلق بالسلالات العابرة للحدود الدولية .
- إن صون الموارد الوراثية الحيوانية واستخدامها يتطلبان نهجاً متنوعاً وجهوداً في المواقع الطبيعية وخارجها. فهناك إقرار متزايد بأنه نظراً للتآكل السريع للموارد الوراثية الحيوانية في الوقت الحاضر، فمن الضروري أن تكون هناك استراتيجيات كفؤة للصون خارج المواقع الطبيعية في المستقبل القريب، لكي تكمل عمليات الصون في المواقع الطبيعية. ولابد لأي نهج كلي لتخطيط استراتيجيات للصون والاستخدام، أن يسعى لتحديد أولويات استراتيجية على مستوى المزرعة، والمجتمع المحلي/ ومؤسسات التربية، والمستويات القطرية والإقليمية والدولية، من أجل تحقيق الاستدامة وأقصى تأثير ممكن .
- يقوم الرعاة والمزارعون– أفراداً وجماعات – والسكان الأصليون والمجتمعات المحلية بدورٍ هامٍ في عمليات الصون في المواقع الطبيعية وفي تنمية الموارد الوراثية الحيوانية. ومن المهم أن نحسن فهم دورهم هذا وأن ندعمه في سياق التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع، حتى يستطيعوا القيام بمهمة فعالة في الإدارة في المواقع الطبيعية، وأن يتقاسموا بالعدل الفوائد الناجمة عن استخدام هذه الموارد. وهناك عدد من العناصر الفعالة وأصحاب المصلحة بإمكانه مساعدة مربي الحيوانات ومجتمعاتهم في القيام بهذا الدور، مثل: وكالات البحوث والإرشاد، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والتعاونيات المحلية.
- إن تشكيلة كبيرة من السلالات الحيوانية تقدم خدمات مهمة للنظم الايكولوجية في مناطق محددة، وبخاصة النظم الايكولوجية الرعوية، وهو الدافع القوي في أغلب الأحيان للاحتفاظ بها في مواقعها الطبيعية. ومن

الضروري الإبقاء على هذه العلاقات الإنتاجية بين السلالات والمناطق الطبيعية وإدارتها بصورة أفضل، من خلال سياسات واستراتيجيات مناسبة لاستخدام الأراضي. كما أن الأقارب البرية القليلة الباقية لأنواع الحيوانات المستأنسة والسلالات الوحشية بحاجة هي الأخرى إلى حمايتها عن طريق ممارسات أفضل في استخدام الأراضي.

- إن الإدارة الفعالة للموارد الوراثية النباتية، على جميع المستويات، تعتمد على إدراج ومشاركة جميع أصحاب المصلحة من ذوي الصلة. ويتطلب الأمر عمليات تشاركية مناسبة تضمن احترام مصالح مختلف أصحاب المصلحة وإقامة توازن بينها.

هيكل *أولويات العمل الاستراتيجية* وتنظيمها

16- ترتبط *أولويات العمل الاستراتيجية* في أغلب الأحيان ارتباطاً شديداً ببعضها البعض. فالكثير من الأعمال المتوقعة ترتبط بواحد أو أكثر من هذه الأولويات في أربعة من المجالات ذات الأولوية:

1- *الحصر والرصد والتوصيف*، تشمل أعمالاً توفر نهجاً متسقاً وفعالاً وكفؤاً لتصنيف الموارد الوراثية الحيوانية، وهو شرط أساسي لصون هذه الوارد واستخدامها المستدام.
2- *الاستخدام المستدام والتنمية*: تنطوي على أعمال مصممة لضمان استدامة نظم الإنتاج الحيواني، مع التركيز على الأمن الغذائي والتنمية الريفية.
3- *صون الموارد* الوراثية *الحيوانية*: يركز على الأعمال اللازمة لحفظ التنوع الوراثي وسلامته لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة .
4- *السياسات* والمؤسسات، *وبناء القدرات، والمسائل الناشئة*، كلها تعالج بصورة مباشرة أهم الأمور المتعلقة بالتنفيذ العملي، عن طريق إيجاد المؤسسات والقدرات اللازمة بطريقة مترابطة ومتآزرة

17- إن الوزن النسبي لكل أولوية استراتيجية والأعمال المرتبطة بها قد يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى أخر ومن إقليم إلى آخر. فسوف يعتمد على الموارد نفسها [الأصناف والسلالات] ونظم الإنتاج والبيئات الداخلة في الموضوع، وقدرات الإدارة الحالية ، والبرامج الجارية لإدارة الموارد الوراثية الحيوانية

18- وفي كل مجالات الأولوية تنقسم *الأولويات الاستراتيجية* إلى أولويات على *المستوى القطري* وأخرى على *المستوى الدولي*، وبالطبع كلها مرتبطة بعضها ببعض. ولها طريقة عرض موحدة:

- *المقدمة*: وتبين الاحتياجات على أساس التقارير القطرية وغيرها من المعلومات المستقاة من عملية التحضير .
- *الهدف بعيد المدى*: ويبين الهدف النهائي الذي ينبغي الوصول إليه بالأعمال المقترحة أثناء تنفيذ *أولويات العمل الاستراتيجية*، ويمكن وضع أهداف يمكن قياسها ولها أطر زمنية، لمساعدة المجتمع الدولي على الحكم على مدى النجاح

19- ويحتوي كل مجال من مجالات الأولوية على مجموعة من الأولويات الاستراتيجية. ولكل أولوية استراتيجية:

- *المبررات* التي تستند إلى نتائج العملية التحضيرية، والتي تلخص أسباب إعطاء الأولوية لذلك
- *الأعمال* الفردية التي تترتب على الاحتياجات من أجل معالجة *الأولوية الاستراتيجية*

20- ومن الواضح أن بعض *الأعمال* المتوقعة سوف يحتاج إلى إشراك مؤسسات أو دوائر معينة. وهذه ليست مذكورة دائماً بالاسم في النص. وعدم الإشارة إلى مثل هؤلاء الشركاء المهمين لا يعني استبعادهم.]

ثانياً- أولويات العمل الاستراتيجي

مجال الأولوية 1: التوصيف والحصر ورصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات]

المقدمة

21- [تتفاوت أنشطة حصر الموارد الوراثية الحيوانية وتوصيفها و رصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات] تفاوتاً ملموساً من بلد إلى آخر. فبعض البلدان ليس لديه نظم معلومات أو بيانات عن الموارد الوراثية الحيوانية، والبعض الآخر لديه أنظمة تحتاج إلى تحسينات كبيرة، وهو ما يعقد عملية الرصد العالمية [للمخاطر] لحالة هذه الموارد واتجاهاتها.

22- من الضروري فهم الموارد الوراثية الحيوانية لكل بلد، وتوزيعها، ومميزاتها الأساسية، وأدائها المقارن/ وضعها الحالي، حتى يمكن استخدامها بصورة مستدامة وتنميتها وصونها. فعمليات الحصر الوطنية الكاملة، التي تساندها عمليات رصد دورية [للمخاطر] [للمخاطر واتجاهات]، شرط أساسي لنجاح إدارة الموارد الوراثية الحيوانية. فبدون هذه المعلومات قد يحدث تدهور ملموس في بعض الصفات الفريدة في عشائر السلالات أو قد تختفي هذه الصفات تماماً، قبل معرفة قيمتها، وقبل اتخاذ أي إجراءات لحمايتها .

23- إن الفهم الجيد لميزات السلالات ضروري لتوجيه عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية الثروة الحيوانية وبرامج تربيتها. فالمعلومات المستقاة من الحصر ورصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات] والتوصيف تمكن المزارعين من تحديد السلالة التي يستخدمونها تحت ظروف الإنتاج السائدة. فالتحليل المقارن لأداء السلالات المحلية والسلالات الأجنبية – بالنسبة للسمات الإنتاجية والوظيفية على السواء – مطلوب من أجل توجيه التخطيط الاستراتيجي. وفي غياب مثل هذا التحليل، سيكون هناك تجاهل لتنمية السلالات المحلية لمصلحة جلب جينات أجنبية، أو ممارسة التخليط العشوائي الذي سيقضى في نهاية الأمر إلى تآكل السلالات المحلية.

24- ومن الصعوبات البالغة في إنجاز حصر عالمي لسلالات حيوانات المزرعة، أن أغلب العشائر ليست سلالات نقية لها صفات ثابتة يمكن قياسها، وإنما هي نتيجة عمليات تهجين متعددة من أصول مختلفة .والأمر بحاجة إلى المزيد من البحوث لتقدير أفضل النهج في التعامل مع هذه العشائر المختلطة غير الموصوفة في عمليات الجرد.

25- هناك حاجة واضحة إلى نظم معلومات وبيانات تشغيلية، ومعايير وبروتوكولات لتيسير تقاسم البيانات والمعلومات عن حالة السلالات بين البلدان والأقاليم، وذلك مطلوب من أجل ترشيد عالمي لأوضاع السلالات، والمساعدة في وضع أولويات للصون تتعدى المستوى القطري. وفي كثير من الأقاليم تتسبب الثغرات الموجودة في البيانات والمعلومات المتعلقة بأوضاع السلالات، أو العراقيل التي تعترض تقاسم البيانات والمعلومات بصورة فعالة بين البلدان وداخل البلد الواحد، في إحباط أي تنمية مشتركة للسلالات العابرة للحدود

الهدف بعيد المدى

تحسين الفهم لأوضاع واتجاهات ومميزات جميع الجوانب والعناصر المتعلقة بالموارد الوراثية الحيوانية، من أجل تيسير وتمكين اتخاذ القرارات الخاصة بالاستخدام المستدام لهذه الموارد وتنميتها وصونها]

[*<u>على المستوى الوطني</u>*]

الأولوية الاستراتيجية 1 **[تحديد السلالات عند الضرورة وإنجاز] إنجاز عمليات الحصر الوطني ووضع نظم الرصد [رصد المخاطر] [المخاطر والاتجاهات].**

المبررات: عادة ما تكون النظم الوطنية للمعلومات والبيانات الخاصة بالموارد الوراثية الحيوانية ضعيفة نسبياً، ومختلفة كثيراً عن النظم المقارنة للموارد الوراثية النباتية. ولكي يتسنى تحديد أولويات الصون ووضع برامج معقولة للتربية واستعراضها باستمرار، لابد أن تكون هناك قاعدة معلومات يجري استكمالها باستمرار عن أوضاع السلالات واتجاهاتها ومميزاتها، حتى يمكن اتخاذ قرارات استراتيجية.

العمل:

1- تشجيع [نهج متكامل] [طرق يعتد بها] لتوصيف الموارد الوراثية الحيوانية وحصرها ورصد [مخاطرها] [مخاطرها واتجاهاتها] [وينبغي إعطاء أولوية عاجلة لعملية الحصر التي تعد شرطا مسبقا للرصد] .
2- القيام بعمليات حصر أو استكمال مثل هذه العمليات لمواقع جميع السلالات، وأوضاع عشائرها، واتجاهاتها وخصائصها [حسب الحاجة].
3- التوسع في رصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات] المتعلقة بالسلالات وتحديد خصائصها، بوضع نهج تشاركية تشجع التعاون بين مربي الحيوانات والباحثين.

4- تحديد المسؤوليات المؤسسية وإقامة البني الأساسية لرصد [مخاطر] [مخاطر واتجاهات] الموارد الوراثية الحيوانية.

5- وضع أو تحسين نظم تسجيل السلالات ورصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات].

6- [في سياق] وضع أو تحسين نظم الحصر ورصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات] يرجع إلى الكتب ونظم التسجيل والتعريف المتعلقة بالحيوانات الزراعية]

الأولوية الاستراتيجية 2 تعزيز القدرات الوطنية البشرية والمؤسسية والبحثية للتوصيف و الحصر ومتابعة [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات]

المبررات: يفتقر الكثير من البلدان إلى القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة للقيام بأنشطة للتوصيف والحصر ورصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات] لمساندة القرارات السياساتية. فالتدريب، وتبادل المعلومات والخبرات أمران مطلوبان، داخل [الأقاليم]]البلدان] وفيما بينها.

العمل:

1- وضع [و] [أو] تعزيز برامج للبحوث والتدريب في مجالات الحصر ورصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات] والتوصيف، وبالأخص في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول.

2- إقامة شبكات تعاونية لمؤسسات البحوث، وجمعيات التربية، وغيرها من العناصر الفاعلة من القطاعات العام والخاص والمدني في داخل [وفيما بين] البلدان [وينبغي لنقاط الاتصال في المنظمة ونقاط الاتصال الإقليمية أن تؤدي دورا حافزا في هذا المجال].

[دمج جميع عناصر بناء القدرات في أولوية واحدة في إطار مجال الأولوية 4]

الجمع بين الأولويتين الاستراتيجيتين 2 و5]

[الجمع بين الأولويتين الاستراتيجيتين 2 و 5 تحت العنوان *بناء القدرات البشرية والمؤسسية والبحثية في مجال التوصيف والحصر والرصد]*

[دمج الأولويتين الاستراتيجيتين 1و4]

[دمج الأولويتين الاستراتيجيتين 1 و6]

[على المستوى الدولي]

الأولوية الاستراتيجية 3 وضع معايير وبروتوكولات تقنية دولية للتوصيف والحصر ورصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات].

المبررات: من الضروري أن تكون هناك بيانات قطرية قابلة للمقارنة فيما بينها، حتى يمكن رصد [مخاطر] [مخاطر واتجاهات] الموارد الوراثية النباتية على المستويين

الإقليمي والدولي، وبخاصة العشائر العابرة للحدود، وتحديد أولويات الصون ومراجعتها، وكذلك تحديد الموارد الوراثية الرئيسية لتربية هذه العشائر بصورة استراتيجية. وهو ما يتطلب إيجاد طرق وبروتوكولات موحدة، واستخدام هذه الطرق والبروتوكولات في عمليات التوصيف والحصر ورصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات]. وسوف يسهل ذلك من تنسيق التقارير القطرية في المنتديات الدولية ذات الصلة، كما أن هناك حاجة إلى التعاون في بحوث التوصيف، وتعزيز التنسيق في البحوث الحالية، وتحسين عمليات توزيع نتائج دراسات التوصيف.

العمل:

1- وضع معايير ومؤشرات عالمية للتنوع الوراثي الحيواني، بما في ذلك وسائل لتقدير الأخطار، وطرق تقدير العوامل البيئية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية المتعلقة بإدارة الموارد الوراثية الحيوانية.

2- وضع معايير وبروتوكولات تقنية للتوصيف المظهري والجزيئي، بما في ذلك طرق لتقدير صفات الإنتاج الكمية والكيفية، والجوانب التغذوية، والصفات الوظيفية، والقيمة الاقتصادية. ويسمح كل ذلك بتقدير مقارن لأداء السلالات في بيئات الإنتاج المختلفة.

3- وضع بروتوكولات للرصد التشاركي [للمخاطر] [المخاطر والاتجاهات] والتشخيص للسلالات المحلية، يديرها السكان الأصليون والمجتمعات المحلية.

4- تعزيز طرق البحث والتطوير المتبعة في توصيف السلالات وتقييمها ومقارنتها ببعضها، وكذلك وضع [ينبغي للمنظمة أن تعد مسودة] بروتوكولات لنظم المعلومات تكون قابلة للتشغيل فيما بينها.

5- [من مسؤولية البلدان اتخاذ القرارات بشأن السلالات المعرضة للخطر أو التي يتعين دعمها، ويجب أن تراعى في ذلك المعايير أو البروتوكولات الدولية]

6- [ينبغي أن يقوم وضع المعايير الدولية على أساس العمليات الجارية، مثل المؤشر الأوروبي لعملية التنمية، *تعميم مؤشرات التنوع البيولوجي بحلول عام 2010 [SEBI2010] أو المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي]*

الأولوية الاستراتيجية 4 تعزيز العمليات الإقليمية والعالمية للحصر والتوصيف ورصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات].

المبررات: تقدم *حالة الموارد الوراثية الحيوانية* في العالم، للمرة الأولى على الإطلاق، نظرة عالمية شاملة على تنوع الموارد الوراثية الحيوانية وأوضاعها واتجاهاتها، وعلى القدرات الوطنية والإقليمية والعالمية على إدارتها. ولابد من المحافظة على القدرة

المؤسسية للحصر والتوصيف ورصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات]، وتعزيز هذه القدرات حتى يمكن وضع واستعراض أولويات الصون، لاسيما بالنسبة للسلالات العابرة للحدود والسلالات المعرضة للخطر، وكذلك لدعم برامج التربية الاستراتيجية على المستويين العالمي والإقليمي. كما أن الرصد العالمي [للمخاطر] [للمخاطر والاتجاهات] سيساعد كثيراً في وضع نظم عالمية للإنذار المبكر والاستجابة (الأولوية الاستراتيجية 6).

العمل:

1- تعزيز نظم المعلومات العالمية والإقليمية للحصر والرصد والتوصيف، وخاصةً بالنسبة للسلالات المعرضة للخطر، بطرق منها نشر *نظام المعلومات عن التنوع الوراثي للحيوانات المستأنسة*[18]، والمحافظة عليه واستخدامه المعزز.
2- القيام بأنشطة تعاونية في مجال رصد [المخاطر] [المخاطر واتجاهاته] وحصر وتوصيف بين البلدان التي تتقاسم سلالات عابرة للحدود ونظم إنتاج متشابهة.
3- تعزيز القدرات الوطنية للأنشطة فوق القطرية في هذا المجال، وتحديد المسؤوليات المؤسسية، وإقامة شبكات إقليمية وعالمية.

الأولوية الاستراتيجية 5 **تعزيز التعاون الدولي لبناء القدرات من أجل الحصر والتوصيف ورصد [المخاطر] [المخاطر والاتجاهات] في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول[/والتشجيع على تحمل المسؤوليات المالية والفنية، عالميا وإقليميا، عن توصيف السلالات المتوطنة العابرة للحدود].**

المبررات: هناك فروق ملموسة بين الأقاليم وداخل الإقليم الواحد في القدرات الوطنية البشرية، والمؤسسية، والتكنولوجية، والبحثية في مجالات الحصر والمتابعة والتوصيف. وسوف تستفيد البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول، استفادة كبيرة من تبادل المعلومات والتعاون مع بلدان تتمتع بميزة نسبية في هذا المضمار، وكذلك عن طريق الدعم [المالي] الثنائي والمتعدد الأطراف.

العمل:

1- تعزيز التعاون التقني، وإقامة مرافق لنقل التكنولوجيا. وتعزيز فرص التعليم والتدريب الأخرى من أجل مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول.
2- [تبادل الخبرات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.]

[18] نظام معلومات تنوع الحيوانات المستأنسة (DAD-IS)، http://ww.fao.org/dad-is/index.asp.

الأولوية الاستراتيجية 6 إقامة نظام عالمي للإنذار المبكر والاستجابة، على أساس قطري.

المبررات: تآكل الموارد الوراثية مشكلة تثير القلق على المستويين القطري و العالمي، كما أن عدداً من السلالات الحيوانية، أصبح مهدداً بالانقراض، وفي بعض الحالات — مثل النزاعات المسلحة، والأوبئة وحالات الجفاف وغيرها من حالات الطوارئ البيئية— قد تكون التهديد الذي تتعرض له السلالات الحيوانية مفاجئاً ويتطلب استجابة عاجلة خلال وقت قصير ولذا من الضروري أن يكون هناك نظام يسمح بالكشف السريع عن الموارد الوراثية الحيوانية المعرضة للخطر، وآلية استجابة مدعومة دولياً [وقطريا] تلافياً للخسائر التي قد تحدث في الموارد الوراثية الحيوانية.

العمل:

1- تحسين رصد السلالات المعرضة للخطر وتعزيز نظم الاستجابة لحالات الطوارئ التي تتعرض فيها السلالات للخطر، عن طريق مواصلة تطوير آليات رصد [المخاطر] القطرية والإقليمية والعالمية الموجودة. وإدراج معايير للإنذار المبكر في قواعد البيانات الحالية، /ووضع مرافق للاستجابة [آليات التأمين] على المستوى [القطري] أو الإقليمي [أو العالمي]، مع موارد مالية [أو صناديق عالمية] كافية للرد بإجراءات للصون/.

2- [وضع نظام علمي للإنذار المبكر]

3- [تعزيز موارد نظام معومات التنوع الوراثي للحيوانات المستأنسة من أجل الحصول على معلومات من قواعد البيانات القطرية ونظم الرصد لتقييم وتركيز ونشر هذه المعلومات بغرض إلقاء الضوء على المخاطر واحتياجات مواجهتها.]

مجال الأولوية الثاني: الاستخدام المستدام والتنمية

مقدمة

26- /إن التحدي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع أصبح الآن أصعب منه في أي وقت مضى. فاستخدام الموارد المتاحة بكفاءة، مع التكنولوجيات المتقدمة وتحسين الإدارة، تتيح كلها مجالاً أوسع لزيادة الإنتاج وتحسين دخل المنتجين، مع تلافى نضوب الموارد الطبيعية [بما فيها الموارد الوراثية]، وتقليل الفاقد والحد من التلوث البيئي.

27- حدث تقدم سريع للغاية على امتداد السنوات الخمس الماضية في أغلب البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية، في وضع أساليب للتربية والإنتاج لأصناف وسلالات الحيوانات الرئيسية التي تساهم في توفير الغذاء. فالانتخاب المكثف، وتحسين طرق التربية، أسفرا عن زيادة الناتج من اللحوم والألبان والبيض في نظم الإنتاج، حيث

تقدم أعلاف ومدخلات أخرى عالية الجودة إلى سلالات خاصة، وحيث تنخفض معدلات الإجهاد التي يتعرض لها الإنتاج (مثل الظروف المناخية غير المواتية أو الأمراض) بفضل الاستثمارات الرأسمالية. والتقدم السريع الذي حدث ---- بزيادة الإنتاج سنوياً بنسبة 2 في المائة --- دليل على إمكانية مواصلة الموارد الوراثية الحيوانية على المساهمة في الأمن الغذائي والتنمية الريفية. ومع ذلك، فإن الجهود الإنمائية الحالية تركز أساساً على الإنتاج قصير الأجل، دون تقدير إستراتيجي للنتائج التراكمية في الأجل البعيد. وفي أغلب الأحيان يحدث تجاهل للتأثير الأوسع على البيئة من نظم الإنتاج المكثف ومن تناقص التنوع الوراثي فيما بين السلالات وفي داخل السلالة الواحدة.

28- وفي كثير من الأحيان، فإن البلدان النامية التي لديها حاجة فورية إلى إطعام سكانها، ركزت استثماراتها وسياساتها على نظم الإنتاج المكثف التي تحتاج إلى مدخلات خارجية كبيرة، مستخدمة في ذلك سلالات أجنبية، بدلاً من أن تركز على وضع خطط طويلة الأجل لتحسين السلالات المحلية. واستخدام السلالات الأجنبية له مبرره تحت ظروف الإدارة المناسبة في نظم الإنتاج التي تحتاج إلى مدخلات خارجية كبيرة، لاسيما بالقرب من المناطق الحضرية، حيث يوجد طلب متزايد على المنتجات الحيوانية، وحيث توجد استدامة لإمدادات المدخلات وخدماتها. أما في السياق الريفي، فإن المزارعين كثيراً ما يجدون صعوبات في الحصول على الأعلاف الإضافية التي تحتاجها السلالات الأجنبية. وفوق هذا، فإن السلالات المستوردة لم تنتج ولم تعش في أغلب الأحيان مثل السلالات المحلية. ولذا ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لاستخدام السلالات المحلية وتنميتها بصورة مستدامة في نظم إنتاج تحتاج إلى مدخلات خارجية قليلة أو متوسطة. فخيار الإبقاء على نظم الإنتاج في المناطق الحدية أو تنميتها اعتمادا على الموارد الوراثية الحيوانية متعددة الاستخدامات، هو خيار بحاجة إلى دراسة متعمقة.

29- إن الاستثمار في تنمية السلالات الحيوانية المحلية سوف يفيد صغار المزارعين والرعاة الفقراء في مواردهم، وسيساهم في أغلب الأحيان في تنمية أفقر الأقاليم في البلد. ولكن العقبة الكؤود أمام الاستمرار في تنمية السلالات الأهلية هي عدم وجود إستراتيجيات وبرامج وبنى أساسية وطنية لتيسير برامج تحسين التربية التي تحتاج إلى مدخلات خارجية قليلة. وجمعيات المزارعين وجمعيات التربية لا وجود لها في كثير من البلدان النامية، كما أن معرفة الرعاة والمزارعين بطرق التربية الحديثة كثيراً ما تكون ضعيفة. والأمر بحاجة إلى مؤسسات وطنية وإلى مرافق بحثية، لكي تكون خدمات التربية الحيوانية والرعاية البيطرية ومرافقها وطرقها متاحة أمام جميع مربى الحيوانات.

الهدف بعيد المدى

تعزيز استخدام الموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها في جميع نظم الإنتاج ذات الصلة، كمساهمة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر./

[على المستوى الوطني]

الأولوية الاستراتيجية 7 وضع وتعزيز سياسات وطنية للاستخدام المستدام

المبررات: تفتقر أغلب البلدان إلى سياسات شاملة لصون وتنمية الموارد الوراثية الحيوانية الموجودة في أراضيها. [وتقوم أغلب استراتيجيات تحسين الصفات الوراثية على استيراد سلالات عالية الإنتاجية وعلى تهجينها بالسلالات المحلية. وما لم يتم ذلك تحت إدارة سليمة، ستكون له نتائج سلبية على صون تنوع الموارد الوراثية الحيوانية]. وعلى سياسات الاستخدام المستدام أن توازن بين أهداف الأمن الغذائي والتنمية المستدامة وبين أغراض الاستدامة والأقلمة في المدى البعيد. والأمر بحاجة إلى سياسات تقر بمساهمات مربي الحيوانات، والمربين المحترفين، والعناصر الأخرى الفاعلة التي لها علاقة بالتنوع الوراثي الحيواني وأن توازن بين مصالح وحقوق وواجبات أصحاب الشأن، في سياق تبادل المنافع الناجمة عن الموارد الوراثية الحيوانية، والحصول على هذه الفوائد، واقتسامها بالعدل والإنصاف. /ومن المقبول على نطاق واسع أن التنوع الواسع للصفات الوراثية داخل السلالات وفيما بينها يعد مسألة ضرورية لتلبية الاحتياجات الراهنة والمستقبلية من الإنتاج الحيواني. ولذلك يجب الحفاظ على هذا التنوع الوراثي الواسع بتوفير الوسائل الكافية لهذا الغرض. وأكثر النهج واقعية في الحفاظ على هذا التنوع في المنظور البعيد هو تحقيق التنوع الواسع للسلالات في إطار الإنتاج الاقتصادي. وينبغي أن يكون هذا النهج هو النهج الرئيسي فيما يتعلق باستخدام الموارد الوراثية الحيوانية. غير أنه من الضروري اتخاذ إجراءات الصون واعتبارها عناصر مفيدة في وضع خطط العمل. وينبغي أن يقوم الإنتاج الحيواني على أساس تلبية الاحتياجات الاستهلاكية واستغلال الإنتاج القائم من الأعلاف في البلدان المعنية. ويؤثر هيكل الإنتاج على نوع الحيوانات المطلوبة، مثل الحيوانات قوية القدرة على التحمل والمنخفضة المدخلات مقابل الحيوانات عالية التخصص والمرتفعة المدخلات. وتوجد بلدان لا تستطيع فقط أن تلبي الاحتياجات الاستهلاكية المحلية، وإنما يمثل الإنتاج الحيواني فيها مصدرا مهما لعائدات التصدير. وينبغي أن تؤخذ هذه المسائل المختلفة في الاعتبار لدى إعداد وتقييم برامج التحسين الوراثي المستدام. وقد يكون التهجين وسيلة فعالة في استغلال الموارد الوراثية الحيوانية، ويجب عقد المقارنات بين الاستراتيجيات البديلة في هذا المجال. وينبغي أن يقترن التحسن الوراثي بتغيير فرص وتكنولوجيا الإنتاج./

العمل:

1- استعراض السياسات القطرية القائمة وتأثيرها على إدارة الموارد الوراثية الحيوانية.

2- وضع سياسات قطرية شاملة [حسب الاقتضاء] [تتضمن مساهمة الموارد الوراثية الحيوانية في] [من أجل] الاستخدام المستدام [الذي قد يشمل] [بما في ذلك]

تحديد أهداف استراتيجية للتربية والاستخدام المستدام، لاسيما السلالات المحلية، مع إجراء تقييم اقتصادي وثقافي للموارد الوراثية الحيوانية [التي لا تخل بالتجارة]، وإعطاء حوافز [و] [، تشمل] تطوير منتجات من السلالات المحلية والأصيلة وإيجاد أسواق لها، وكذلك [إلغاء الحوافز التي تؤدي إلى تآكل الموارد الوراثية الحيوانية] [وإعادة تحليل الحوافز القائمة من حيث تأثيرها على تآكل الموارد الوراثية الحيوانية]، ووضع نُهج لزيادة فرص الحصول على الفوائد الناجمة عن استخدام هذه الموارد واقتسامها بالعدل والإنصاف.

3- [إعطاء أولوية مطلقة لجميع الوسائل التي تفضي إلى الاستخدام المستدام للتنوع الواسع للسلالات في الموقع الطبيعي بدون الحاجة إلى الدعم من المالية العامة أو بالتمويل الإضافي.]

الأولوية الاستراتيجية 8 وضع استراتيجيات وبرامج قطرية طويلة الأجل لتنمية الأصناف والسلالات

المبررات: تحتاج التغيرات البيئية والاجتماعية – الاقتصادية، بما في ذلك التغيرات السكانية، والتغيرات في طلبات المستهلكين وأذواقهم، والتغيرات المناخية والتصحر، إلى استراتيجيات للتكيف متوسطة الأجل أو طويلة الأجل لإدارة الموارد الوراثية الحيوانية، حتى يمكن تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من سكان الريف والحضر. وينبغي لبرامج التربية أن تقدر التأثيرات التي ستحدث في الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في ظل تصورات متعددة للتغيرات. [ويعتبر تنفيذ برامج واستراتيجيات تطوير التربية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الراهنة والمنظورة، وكذلك احتياجات المستهلكين والأسواق، من أهم العوامل التي تمنح السلالات المحلية القدرة على المنافسة. ويقوم الهيكل التنظيمي لبرامج التنمية، لاسيما منظمات المربين وخطط التربية التي تشمل مخططات التسجيل، دورا حيويا في استراتيجيات تطوير التربية. وينبغي لأهداف التربية طويلة الأجل أن تأخذ في اعتبارها الآثار الجانبية الناجمة عن الاختيار الذي يجب التعبير عنها لدى تجميع المعلومات ووضع أهدا التربية.]

العمل:

1- تقدير الاتجاهات البيئية والاجتماعية – الاقتصادية التي قد تحتاج إلى إدخال تغييرات متوسطة الأجل أو طويلة الأجل في إدارة الموارد الوراثية الحيوانية.

2- وضع تصورات واقعية للتخطيط بعيد المدى وبرامج استراتيجية للتربية. ومن العناصر المحددة [وقد تشمل] مثل هذه البرامج، تعزيز الجهود المبذولة لتحسين السلالات المستخدمة على نطاق ضيق، لاسيما تحت نظم الإنتاج التي تحتاج إلى مدخلات خارجية قليلة أو متوسطة، وتقديرات تأثير السلالات

الأجنبية ووضع ترتيبات [للمنتجين لتحقيق أثر إيجابي و] لمنع أي تأثيرات سلبية، وتنظيم تدريب ودعم تقني لأنشطة التربية التي تمارسها مجتمعات المزارعين والرعاة، وإدراج [استراتيجيات] [ممارسات] التربية المحسَّنة في برامج تنمية الموارد الوراثية الحيوانية.

3- [تعزيز برامج تطوير التربية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية للمربين والأسواق والمستهلكين في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور].

4- وضع وتطوير هياكل لبرامج التربية، لاسيما منظمات المربين وخطط التربية التي تشمل خطط التسجيل].

5- [تنفيذ عناصر قي برامج التربية تتعلق بصون التنوع الوراثي للسلالات].

6- [جمع المعلومات بخلاف تلك التي تتعلق بسمات الإنتاج [الصحة والصالح العام] لرصد التغيرات وتقدير التغيرات غير المقصودة].

7- [مساندة عمليات تخزين التنوع الوراثي تجميد الحيوانات المنوية أو الأجنة في إطار مخططات التربة العادية].

الأولوية الاستراتيجية 9 تشجيع نُهج النظم الايكولوجية الزراعية في إدارة الموارد الوراثية الحيوانية

المبررات: تجرى إدارة الموارد الوراثية الحيوانية، وبالأخص في مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، في ارتباط وثيق مع إدارة المحاصيل، والمراعي وغيرها من الموارد البيولوجية، ومع إدارة الأراضي والمياه في المناطق المنتجة. [والإفراط في استخدام هذه الموارد قد يؤدي إلى تدهور التربة والغطاء النباتي] [في نظم الرعي الانتشاري]، كما أن تكثيف الإنتاج بسرعة [بسبب عدد من العوامل] قد يُحدث تأثيرات ايكولوجية سلبية، مثل تلوث المياه [والبحار] وتحويل أراضي الرعي إلى إنتاج الأعلاف بصورة مكثفة من أجل السلالات التي تحتاج إلى أعلاف خاصة بكميات كبيرة [بأعلاف خاصة] [مدخلات علفية كبيرة] . وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظم الايكولوجية الزراعية تعتمد على أساليب الإدارة البشرية، ونظم المعرفة، والتقاليد الثقافية، والقيم والمعتقدات، بالإضافة إلى العلاقات الاجتماعية واستراتيجيات المعيشة . وينبغي أن تستند قرارات الإدارة وسياستها، فيما يتعلق بالاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية، إلى فهم البيئات البشرية وسبل المعيشة فيها، وأن توازن بين الأمن الغذائي و[الاستدامة البيئية] [الاستخدام المستدام للبيئة].

العمل:

1- إدراج نهج النظام الايكولوجي الزراعي في السياسات والبرامج القطرية للزراعة والبيئة ذات الصلة بالموارد الوراثية الحيوانية [حسب الاقتضاء]، لاسيما تلك

الموجهة نحو مجتمعات الرعاة وأصحاب الحيازات الصغيرة، والبيئات الهشة.

2- إنشاء [أدوات لنقل التكنولوجيا و] شبكات لتعزيز التفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة الرئيسين، علي أن يشمل ذلك مختلف القطاعات والتخصصات العلمية.

3- في نظم الإنتاج التجارية المكثفة، ينبغي تقييم التكاليف البيئية الكلية [، حسب الاقتضاء] مع تطبيق سياسات تدمج هذه التكاليف في نظم الإنتاج.

4- [عند الحاجة، تشجيع المربين على تطبيق نهج النظم الإيكولوجية الزراعية التي تحمل في طياتها إمكانية التخفيف من الآثار السلبية على البيئة]

الأولوية الإستراتيجية 10 دعم نظم الإنتاج المحلية وتلك الخاصة بالسكان الأصليين ونظم المعرفة ذات الصلة التي تهم الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها

المبررات: إستؤنست الأصناف والسلالات الحيوانية عبر آلاف السنين، وتم تطويرها والحفاظ عليها من أجل استخدام الإنسان، وقد تطورت هذه الموارد جنبا إلي جنب مع تطور المعرفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأساليب الإدارة. ولابد من الاعتراف بالإسهام التاريخي للمجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين في التنوع الوراثي الحيواني، ونظم المعرفة التي تدير هذه الموارد الثمينة، وتقديم الدعم من أجل استمرار هذا الإسهام. وحتى الآن، فإن إستراتيجيات إدارة الموارد الوراثية الحيوانية التي تنفذها هذه المجتمعات مازال لها تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الملموس، ومازال لها صلتها الوثيقة بالأمن الغذائي لكثير من المجتمعات الريفية التي تعيش علي الكفاف، لاسيما في المناطق الجافة والجبلية علي سبيل المثال لا الحصر وينبغي لإجراءات دعم هذه النظم أن تراعي السمات الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهذه النظم.

العمل:

1- تقدير قيمة وأهمية نظم الإنتاج المحلية ونظم السكان الأصليين، ومعرفة الاتجاهات ودوافع التغيير التي قد تؤثر علي قاعدة الموارد الوراثية وعلي مرونة نظم الإنتاج واستدامتها.

2- دعم نظم الثروات الحيوانية المحلية والأصيلة التي لها أهميتها بالنسبة للموارد الوراثية الحيوانية، بما في ذلك عن طريق القضاء علي العوامل التي تساهم في التآكل الوراثي، وتقديم خدمات وحوافز [حوافز لا تخل بالتجارة]. وهذه الحوافز يمكن [أن تكون تنظيمية أو موجهة للسوق] ويمكن أن تشمل [تقديم قروض متناهية الصغر للنساء في المنطق الريفية] وفرصاً مناسبة للحصول علي الموارد الطبيعية [والوصول إلى الأسواق]، وتسوية المسائل المتعلقة بحيازة

الأراضي، والاعتراف بالعادات والقيم الثقافية، وإضافة قيمة إلي المنتجات الفاخرة.

3- إقامة [حسب الاقتضاء] مرافق لتشجيع [للترويج والتمكين من] التبادل والحوار بين السكان الأصليين والمجتمعات الريفية ذات الصلة وبين العلماء وموظفي الحكومات، بغرض دمج المعارف التقليدية في النهج العلمية .

الأولوية الاستراتيجية 11 تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والبحثية من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها

المبررات: يفتقر [يتسم] الكثير من البلدان إلى [بضعف] القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لتخطيط وتطوير وتنمية سياسات وبرامج بصورة استراتيجية، لاستخدام الموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها بصورة مستدامة. ويحتاج الأمر إلى التدريب، وإلى تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الأقاليم وداخل الإقليم الواحد.

العمل:

1- وضع و [و/أو] تعزيز نظم المعلومات [وخدمات الإرشاد والتوعية] وبرامج للتدريب والبحوث على الاستخدام المستدام والتنمية، وبالأخص في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول.

2- إقامة و [و/أو] تعزيز شبكات تعاونية لمؤسسات البحوث، وجمعيات التربية، وغيرها من العناصر الفاعلة من القطاعات العامة والخاصة والمدنية في البلد.

3- إقامة [و/أو] وتعزيز جمعيات التربية، وتبني شبكات ومبادرات للتربية تقوم على المجتمعات المحلية، وإقامة شبكات ونظم معلومات لتبادل البحوث والمعارف في مجالي التربية والاستخدام.

4- [التعجيل بإنشاء نقاط اتصال وطنية وإقليمية لمساندة هذه الاستراتيجية]

[على المستوى الدولي]

الأولوية الاستراتيجية 12 تعزيز التعاون الدولي [لبناء قدرات] للاستخدام المستدام والتنمية في البلدان النامية والبلدان [وفيما بين البلدان] [التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول]

المبررات: هناك فروق ملموسة فيما بين الأقاليم وداخل الإقليم الواحد في القدرات البشرية والمؤسسية والتكنولوجية والبحثية في مجال الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها. وسوف تستفيد البلدان النامية وتلك التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول استفادة كبيرة من التبادل والتعاون مع البلدان التي تتمتع بميزة نسبية في هذا المجال، وكذلك من خلال الدعم [المالي] [و]التقني الثنائي والمتعدد الأطراف [والإقليمي].

العمل:

1- إقامة [و/أو] وتعزيز تعاون إقليمي [ودولي] في مجال استخدام السلالات العابرة للحدود وتنميتها، وهو ما يعتمد الآن في أغلب الأحيان على قاعدة وراثية ضيقة، بسبب تقدم التكنولوجيا البيولوجية في مجال التكاثر.

2- تعزيز التعاون التقني لنقل التكنولوجيا، وزيادة فرص التعليم والتدريب لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول على استخدام وتنمية الموارد الوراثية الحيوانية بصورة أفضل، لاسيما السلالات العابرة للحدود.

مجال *الأولوية* الثالث: الصون

مقدمة

30- [إن تآكل الموارد الوراثية النباتية هو تهديد مستمر لضمان الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وطبقاً لما جاء في *حالة الموارد الوراثية الحيوانية في العالم*، فإن 20 في المائة من جميع السلالات التي تتوافر بيانات عن عشائرها، مهددة بالانقراض، ورغم ذلك فإن وضع عشائر الكثير من السلالات ما زال مجهولاً، ولذا فإن هذه المشكلة ربما تكون موضع استخفاف. فأغلب البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة ليس لديها الآن استراتيجيات أو سياسات لصون الموارد الوراثية الحيوانية. ولاشك أنه بدون تدخلات مخططة بصورة استراتيجية للصون في المواقع الطبيعية وخارجها، فإن التآكل سيستمر، إن لم يتسارع

31- وأهم العوامل التي تسفر عن فقدان الموارد الوراثية الحيوانية هي :

- في البلدان المتقدمة: التركيز على عدد قليل من السلالات وفيرة الإنتاج.
- في البلدان النامية: تحويل النظم التقليدية إلى نظم موجهة نحو المدخلات الخارجية، وهو ما يحدث في الغالب باستخدام موارد وراثية حيوانية أجنبية تحل محل السلالات المحلية. والتخليط العشوائي مع سلالات أجنبية يمثل تهديداً سريعاً لسلامة الصفات الوراثية للعشائر المحلية.

32- إن فقدان السلالات المحلية سيسبب تآكلاً ثقافياً، وسيحد من قدرة المجتمعات المحلية على الاحتفاظ بثقافتها وطرق معيشتها. وقد تتسبب التغييرات الهيكلية في قطاع الثروة الحيوانية في وضع يصبح فيه المربون السابقون لسلالة ما عاجزين عن الإبقاء على هذا الوضع: وفي هذه الحالة، ينبغي البحث عن طرق أخرى للمحافظة على هذه السلالة، باعتبارها جزءاً من التراث العالمي للموارد الوراثية الحيوانية.

33- إن فقدان الموارد الوراثية الحيوانية يقلل من فرص تنمية الاقتصاد الريفي في جميع البلدان. بل وقد يكون له آثار اجتماعية وثقافية سلبية، نظراً للتاريخ الطويل لعمليات الاستئناس، وما يترتب عليها من إدماج الحيوانات المستأنسة في ثقافة المجتمعات المحلية. فالاستغناء عن سلالات المحلية قد يؤدي إلى اختفاء منتجات وخدمات يفضلها

السكان المحليون، ولذا ينبغي مراعاة صون السلالات المحلية في ظل الإطار الأوسع لمساعدة المجتمعات الريفية واستدامة قواعدها الاقتصادية الحالية. ثم أن هذه الخسائر التي تحدث الآن ربما تحد من خيارات التنمية في المستقبل. التي تعتمد على منتجات وخدمات من سلالات بعينها، والتي كان بالإمكان أن تضيف قيمة اقتصادية كبيرة، لولا اختلاف طلبات المستهلكين.

34- إن فقدان السلالات المحلية قد تكون له آثاره البيئية السلبية في بعض بيئات الإنتاج، لاسيما في المناطق الجافة والمناطق الجبلية. وقد أشار الكثير من التقارير القطرية إلى أهمية السلالات المحلية في إدارة الأراضي والتحكم في الغطاء الخضري، واستدامة النظم الايكولوجية لأراضي الرعي، ومنع تآكل التنوع البيولوجي المرتبط بذلك.

35- والكثير من السلالات المعرضة للخطر يوجد في البلدان النامية التي لا تملك سوى قدرات وموارد محدودة لتخطيط وتنفيذ برامج لصون هذه السلالات. وتتمتع هذه السلالات في أغلب الأحيان بصفات وراثية فريدة تمكنها من البقاء على قيد الحياة في ظل مجموعة متباينة من ظروف الإنتاج، مع حالات إجهاد شديدة مثل تعرضها للجفاف والأمراض.

36- ينبغي لترتيبات الصون المناسبة أن تتكفل بإتاحة الفرص أمام المزارعين والباحثين للحصول على المجموعات الجينية المختلفة لمواصلة عمليات التربية. فهذا التنوع الوراثي يمثل مصدراً أساسياً لمواجهة تأثيرات تغير المناخ وانتشار الآفات والأمراض، وطلبات المستهلكين الجديدة والمتزايدة. والاستثمارات الاستراتيجية وتلك التي تجرى دراستها لصون الموارد الوراثية الحيوانية لها أهميتها البالغة، كما أن التعاون الدولي أمر ضروري لوقف التدهور الخطير في هذه الموارد.

37- وتتفاوت القدرة على عمليات الصون خارج المواقع الطبيعية تفاوتاً ملموساً من بلد إلى آخر، ولكن الجهود التي تبذل لصون الموارد الوراثية الحيوانية متخلفة كثيراً بشكل عام عن مثيلتها التي تبذل من أجل صون الموارد الوراثية النباتية. فتخزين المواد الوراثية لأغراض الإكثار أمر شائع في السلالات التجارية. ولكن جمع وتخزين المواد الوراثية الحيوانية للسلالات المحلية في البلدان النامية، ليس كافياً. وفي هذه الحالات، من المهم دعم العمليات المخططة والهادفة لجمع الموارد الوراثية الحيوانية، والتوسع في أنشطة الصون خارج المواقع الطبيعية.

38- وحالات الطوارئ التي تحدث لحيوانات المزرعة ترجع إلى عدة عوامل مثل الأمراض، والكوارث الطبيعية، والصراعات المسلحة، والأزمات الاقتصادية .وهناك تفاوت واضح في تأهب البلدان لمواجهة حالات الطوارئ. ونقص الموارد المالية هو العقبة الرئيسية التي تعترض إقامة آليات فعالة ومنسقة للمتابعة والاستجابة لحالات الطوارئ، ولمساعدة المزارعين في أعقاب الكوارث من أجل إعادة أوضاع الزراعة إلى ما كانت عليه.]

الهدف بعيد المدى

ضمان تنوع القاعدة الوراثية للموارد الوراثية الحيوانية وسلامتها، بتنفيذ وتنسيق إجراءات لصون هذه الموارد بصورة أفضل، سواء في مواقعها الطبيعية أو خارجها، بما في ذلك صيانتها أثناء حالات الطوارئ والكوارث.

[على المستوى الوطني]

الأولوية الاستراتيجية 13 وضع سياسات وطنية للصون

المبررات: تفتقر أغلب البلدان إلى سياسات شاملة لصون الموارد الوراثية الحيوانية. وهذه السياسات ضرورية لضمان صون الموارد الوراثية الحيوانية التي لها قيمة مباشرة في الاستخدام البشري، مثل الإنتاج، والقيم الايكولوجية والاجتماعية والثقافية، وكذلك قيم الخيارات للاستخدام والتكيف في المستقبل. ولابد من أخذ سمات الإنتاج والسمات الوظيفية في الاعتبار عند تحديد أولويات الصون [حتى يمكن أن يكون هدف الصون طويل الأجل هو الاستخدام المثمر لتربية السلالات]. [إذ أن التهجين العشوائي، والتغيرات في نظم الإنتاج وطلبات المستهلكين، والتغيرات البيئية، وكذلك — وبصورة متزايدة — الاستجابة لطوارئ الأوبئة، هي بعض العوامل التي تقف وراء تآكل الموارد الوراثية الحيوانية] [ولها دوافع معقدة لا يمكن وقفها بحل مفرد]. ولذا فمن الضروري أن يكون هناك جمع [ربط] بين إجراءات الصون داخل المواقع الطبيعية وخارج هذه المواقع. [ويمكن أن تدفع قلة الموارد بالبلدان النامية إلى تحديد أولويات الصون.]

العمل:

1- وضع أولويات وأهداف الصون ومراجعتها بانتظام.

2- تقدير العوامل التي تؤدي إلى تآكل الموارد الوراثية الحيوانية، وصياغة [مواءمة] سياسات للاستجابة /، بما في ذلك سياسات لمكافحة التهجين العشوائي للسلالات المحلية التي لها [قيمتها] [التي لها قيمة قائمة أو محتملة/. [ووضع نظم للمعلومات المتعلقة بالتهجين العشوائي وإنشاء بنوك للجينات الوراثية لتوفير فرص مناسبة للبلدان للاختيار عند وضع برامج تحسين السلالات].

3- وضع هياكل وسياسات مؤسسية [، بنوك للجينات الوراثية] [حسب الاقتضاء] [بما في ذلك المستوى الإقليمي،] بما في ذلك إجراءات محددة للمحافظة على السلالات المهددة بالانقراض. ولوقاية سلالات من التعرض للخطر. والأمر بحاجة أيضاً إلى الجمع بين [الربط بين] إجراءات الصون في المواقع الطبيعية وخارج هذه المواقع.

4- تقديم حوافز للمنتجين والمستهلكين [لا تخل بالتجارة] لكي يساندوا عمليات صون الموارد الوراثية الحيوانية.

الأولوية الإستراتيجية 14 ***[وضع و*** **[أو] تعزيز*/*** **[ترويج وتشجيع] برامج [استراتجيات] الصون في المواقع الطبيعية]**

المبررات: تسمح تدابير الصون داخل المواقع الطبيعية بإدارة الموارد الوراثية الحيوانية للمحافظة عليها وأقلمتها في الأراضي المنتجة. وتسهل هذه التدابير التطور المستمر في ظل بيانات متنوعة، وتلافي ثبات المخزون الوراثي. وأفضل ما تكون عليه تدابير الصون في المواقع الطبيعية عندما تقوم على نُهج النظم الايكولوجية الزراعية، أما الوضع الأمثل لها فحينما توضع على أساس الاستخدام المستدام الذي يدر أرباحاً اقتصادية واجتماعية . ومع ذلك، ففي بعض الحالات لا يمكن تحقيق ذلك إلا في أعقاب استثمارات مبدئية لإيجاد الأسواق وتطوير المنتجات. وفي الحالات التي يتعذر فيها ذلك، يصبح الأمر بحاجة إلى دعم مباشر، بما في ذلك تقديم مبالغ بصورة مباشرة لصون الموارد الوراثية الحيوانية في مواقعها الطبيعية [فضلا عن تقديم الخدمات الزراعية البيئية] .

العمل:

1- وضع أولويات وأهداف للصون في المواقع الطبيعية ومراجعتها بانتظام.

2- [وضع وتنفيذ] [التشجيع على وضع وتنفيذ] برامج وطنية [وإقليمية] للصون في المواقع الطبيعية للعشائر والسلالات المعرضة للخطر. ويجوز أن تنطوي [هذه] التدابير على تدابير لتقديم [و] الدعم المباشر إلى مربي السلالات المعرضة للخطر [،أو] إلى نظم الإنتاج الزراعي [و] [التي تدير] والمجالات المهمة بالنسبة للسلالات المعرضة للخطر، وتشجع جمعيات التربية، ومؤسسات الصون القائمة على المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من العناصر الفاعلة للمشاركة في جهود الصون.

الأولوية الاستراتيجية 15 **[وضع وتعزيز] [تشجيع وترويج] برامج [واستراتيجيات] للصون خارج المواقع الطبيعية**

المبررات: تمثل تدابير الصيانة خارج المواقع الطبيعية تأميناً إضافياً ضد فقدان الموارد الوراثية الحيوانية في الحقول، سواء نتيجة التآكل أو نتيجة حالات الطوارئ. فالتدابير التي تتخذ للصون خارج المواقع الطبيعية هي تدابير مكملة [، وينبغي أن تكون مرتبطة،] بتدابير الصون داخل المواقع الطبيعية، بل ويجب

أن تكون مرتبطة بها. كما أن المجموعات الموجودة خارج مواقعها الطبيعية ينبغي أن تلعب دوراً إيجابياً في برامج التربية الاستراتيجية.

العمل:

1- وضع أولويات وأهداف للصون خارج المواقع الطبيعية ومراجعتها بانتظام.

1 مكرر- إقامة وتعزيز مرافق [قطرية وإقليمية] للتخزين بالتبريد خارج المواقع الطبيعية

2- إيجاد طرائق لتيسير استخدام المواد الوراثية المخزونة في بنوك الجينات خارج المواقع الطبيعية [تؤكد الحقوق الفكرية لأصحاب المواد الوراثية الأصليين] .

3- [وضع وتنفيذ تدابير لدعم بنوك الجينات وحمايتها من انتشار الأمراض والأخطار الأخرى، بسد الثغرات الموجودة في المجموعات خارج المواقع الطبيعية، وتكوين عينات احتياطية]

أو

[3 مكرر تحديد وسد الثغرات في المجموعات خارج المواقع الطبيعية]

و

[3 مكرر ثالث- وضع وتنفيذ ترتيبات لحماية بنوك الجينات من انتشار الأمراض والمخاطر الأخرى، بما في ذلك وضع عينات احتياطية].

4- وضع ترتيبات لتعويض المادة الوراثية التي تؤخذ من بنوك الجينات، بالسعي المستمر للارتباط بالعشائر الحية، أو تكوين عشائر في المختبرات من السلالات المعرضة للخطر في مناطق بعيدة عن المزارع، مثل حدائق الحيوان والمتنزهات.

الأولوية الاستراتيجية 16 تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والبحثية لصون الموارد الوراثية الحيوانية

المبررات : يفتقر [يعاني]الكثير من البلدان [من ضعف] إلى القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة للتخطيط الاستراتيجي، ووضع وتنفيذ سياسات وبرامج لصون الموارد الوراثية الحيوانية في مواقعها الطبيعية وخارج هذه المواقع. والأمر بحاجة إلى التدريب [ونقل التكنولوجيا] وتبادل المعلومات والخبرات فيما بين الأقاليم وداخل الإقليم الواحد.

العمل:

1- إقامة نظم للمعلومات و [أو] تعزيزها، وبرامج للبحوث والتدريب [وتقل التكنولوجيا]، وبالأخص في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول.

2- إقامة و [أو] تعزيز شبكات تعاونية لمؤسسات البحوث، ومنظمات الصون، وغيرها من العناصر الفاعلة من القطاع العام والخاص والمدني داخل البلدان.

[على المستوى الدولي]

الأولوية الاستراتيجية 17 تعزيز التعاون الدولي لبناء القدرات على الصون في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول

المبررات: هناك فروق كبيرة بين الأقاليم وداخل الإقليم الواحد في القدرات الوطنية البشرية، والمؤسسية، والتكنولوجية، والبحثية على صون الموارد الوراثية الحيوانية، سواء داخل مواقعها الطبيعية أو خارج هذه المواقع. وسوف تستفيد البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول استفادة كبيرة من التبادل والتعاون مع البلدان التي تتمتع بميزة نسبية في هذا المضمار، وكذلك من الدعم [المالي] والتقني الثنائي والمتعدد الأطرف [والإقليمي]. ويحتاج الأمر بشكل خاص إلى عمل دولي من أجل السلالات المعرضة للخطر.

العمل:

1- تعزيز التعاون التقني [والمالي] من أجل نقل التكنولوجيا وزيادة فرص التعليم والتدريب لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول حتى يمكن حفظ الموارد الوراثية الحيوانية بصورة أفضل .

2- [تعبئة الموارد والحصول على التزامات مالية لدعم] [تقديم المساعدة لدعم] النظم الاحتياطية للصون خارج المواقع الطبيعية من أجل الوقاية من مخاطر حدوث حالات طوارئ أو الكوارث الأخرى .

الأولوية الاستراتيجية 18 وضع وتنفيذ استراتيجيات إقليمية وعالمية طويلة الأجل للصون

المبررات: هناك أعداد كبيرة من السلالات الإقليمية والدولية العابرة للحدود. ومن المستحسن التعاون من أجل الصون في المواقع الطبيعية للسلالات الإقليمية العابرة للحدود والعشائر التي يملكها الرعاة الرحل والتي يعبرون بها الحدود الوطنية. وضماناً لأكبر قدر من الكفاءة والاقتصاد في التكاليف في تنفيذ تدابير الصون خارج المواقع الطبيعية، ربما كان وجود استراتيجيات ومرافق إقليمية وعالمية أفضل من ازدواجية الجهود الوطنية، بشرط أن تكون هناك طرائق لتقاسم المرافق بين البلدان [وأن تظل سياسات الصون جزءا من السيادة الوطنية]. وفي المديين المتوسط والبعيد، ومع مراعاة التغيرات البيئية والاجتماعية – الاقتصادية المحتملة وحالات الأمراض والطوارئ أيضاً، فالأرجح أن يزيد الاعتماد الدولي المتبادل فيما

يتعلق بالموارد الوراثية الحيوانية، وهو ما يعطي سبباً جيداً للمجتمع الدولي لكي يتعاون في تدابير الصون بالنسبة للسلالات المحلية والإقليمية والدولية العابرة للحدود، في ظل ترتيبات عادلة ومنصفة لتخزين الموارد الوراثية الحيوانية، والحصول عليها واستخدامها. [وينبغي أن يقوم التعاون الإقليمي والعالمي على أساس الجهود القطرية، على ألا تحل محلها.]

العمل:

1- [مساعدة البلدان على] [وضع] وتنفيذ خطط صون السلالات والعشائر [العابرة للحدود]، مع تدابير الصون داخل المواقع الطبيعية وخارجها.
2- ووضع إجراءات دعم متكاملة لحماية السلالات والعشائر المعرضة للخطر من حالات الطوارئ أو الكوارث، ولكي يتسنى إعادة تكوين القطعان في أعقاب حالات الطوارئ [بما يتفق والسياسات الوطنية].
3- إنشاء شبكة [شبكات] عالمية [وإقليمية] من بنوك الجينات للموارد الوراثية الحيوانية، و[تعميم] [التوفيق بين] نُهج الصون في بنوك الجينات، وتيسير عمليات التبادل .
4- إنشاء [تيسير إنشاء] مجموعات أساسية من التنوع الوراثي لكل صنف [بين البلدان].
5- [التشجيع على إنشاء بنوك إقليمية للجينات من أجل البلدان النامية التي لا تتوافر لها وسائل كافية.]

الأولوية الاستراتيجية 19 وضع نُهج ومعايير تقنية للصون

المبررات: ما زالت طرق صون الموارد الوراثية الحيوانية داخل مواقعها الطبيعية وخارجها قيد البحث . ومجال الصون خارج المواقع الطبيعية بالذات بحاجة ماسة إلى طرق وتكنولوجيات موحدة.

العمل:

1- إجراء بحوث لوضع [أو وضع المعايير عند الضرورة] [الطرق والتكنولوجيا للصون في المواقع الطبيعية وخارجها، بما في ذلك التربية القائمة على الصون].
2- نشر المعرفة والتكنولوجيات وأفضل الأساليب.
3- [إقامة القرارات الخاصة بالصون بشكل متزايد على المؤشرات الوراثية، بالإضافة إلى الجوانب النمطية الظاهرة.]
4- [استعراض المعايير الصحية فيما يتعلق بأثرها على الحصول على الموارد الوراثية المحفوظة.]

مجال الأولوية الرابع: السياسات والمؤسسات وبناء القدرات

مقدمة

39- [في كثير من الحالات، نجد أن السياسات والأطر التنظيمية الوطنية الخاصة بالموارد الوراثية الحيوانية، مازالت جزئية وغير فعالة. والأمر بحاجة إلى تطوير السياسات والتشريعات لمواجهة الديناميات التي تشكل هذا القطاع، ومعالجة المسائل الناشئة التي تزداد تعقيداً، مثل التركيز المتزايد على الأمور المتعلقة بالمستهلكين، وسلامة الأغذية ومعاييرها، والاستجابة للأمراض [الأمراض الحيوانية الخالصة، والأمراض الحيوانية التي يمكن أن تنتقل للإنسان]. ومعاملة الإنسان للحيوانات، والتكنولوجيا البيولوجية التي تتطور باستمرار، بالإضافة إلى تقدير أثر عمليات التربية الحيوانية على البيئة ومحاولة الحد من هذا الأثر. ومن المجالات الأخرى التي تحتاج إلى تطوير، إطار لتبادل الموارد الوراثية الحيوانية بين البلدان، بما في ذلك قواعد التجارة والصحة الحيوانية التي تؤثر على مثل هذا التبادل. وينبغي مراعاة الدور المتزايد لحقوق الملكية الفكرية في هذا القطاع عند وضع أي سياسات له. كما ينبغي مراعاة الحاجة إلى ضمان اقتسام فوائده بالعدل والإنصاف، وحقوق السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، وعلى الأخص الرعاة، ودور نظم معارفهم.

40- ونتيجة للطلب المتزايد على الإنتاج الحيواني في البلدان النامية، هناك تغير هيكلي سريع في قطاع الثروة الحيوانية. وما لم تكن هناك إدارة مناسبة، بما في ذلك النواحي المتعلقة بالتخطيط المكاني والمادي مع اجتياح المدن للمناطق التي كانت زراعية من قبل، ستكون هناك أخطار جسيمة تهدد صحة الإنسان واستدامة الإنتاج. فمن الضروري أن تهدف السياسات الاجتماعية والاقتصادية إلى ضمان العدل للمجتمعات الريفية في عملية التغير، بحيث تستطيع هذه المجتمعات أن تبنى قدراتها – بصورة مستدامة – على توريد السلع والخدمات بقدر متزايد كماً وكيفاً للاقتصادات الوطنية التي تزداد توسعاً، وتلبية طلبات المستهلكين المتزايدة. وفي وقت يشهد تغيراً سريعاً واتجاهاً متزايداً نحو الخصخصة، فمن الضروري أن يضمن التخطيط القومي توفير الخدمات العامة على المدى الطويل، مثل الصحة العامة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، والهواء النقي، وضمان إمدادات المياه. وستكون هناك بالطبع أوجه مفاضلة بين مختلف السياسات الوطنية. ومن الضروري موازنة إدارة الموارد الوراثية الحيوانية مع الأهداف الأخرى، كما أن هذا القطاع بحاجة إلى سياسات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، في إطار التخطيط الأوسع المشترك بين القطاعات.

41- يعتبر نقص العاملين المدربين بالذات في البلدان النامية – سواء من حيث عددهم أو من حيث خبرتهم بإدارة الموارد الوراثية الحيوانية، في وقت يشهد تغييرات اجتماعية واقتصادية سريعة – عقبة كؤود أمام وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج ومشروعات للموارد الوراثية الحيوانية. ويحتاج الأمر إلى تعليم وتدريب من أجل بناء القدرات في جميع مجالات الأولوية.

42- لابد من تعزيز البحوث على المستويين القطري والعالمي بالنسبة لجميع جوانب إدارة الموارد الوراثية الحيوانية. ودور النظم القطرية للبحوث الزراعية. والدعم الذي تقدمه لها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، له أهمية بالغة في هذا السياق.

43- إن مواجهة هذه التحديات الكبيرة سوف يتطلب إقامة قاعدة قوية ومتنوعة من الخبرات . ولكن نقص القدرات البشرية والموارد المالية بالذات في البلدان النامية يمثل عقبة كؤود أمام إقامة المؤسسات اللازمة، وأمام تخطيط وتنفيذ نَهج استراتيجي لاستخدام الموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها. ولهذا السبب، وحتى يمكن تحقيق الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها، سيحتاج عدد كبير من البلدان إلى إيلاء اهتمام خاص لإنشاء وتعزيز المؤسسات ذات الصلة، ووضع وتنفيذ سياسات مناسبة وأطر تنظيمية فعالة، كما ستحتاج هذه البلدان إلى بناء القدرات البشرية التي تحتاج إليها.

44- ونقاط الاتصال القطرية الخاصة بالموارد الوراثية الحيوانية – التي أنشئت في سياق الاستراتيجية العالمية — هي عنصر مؤسسي رئيسي يمكن من خلاله إقامة شبكات لإدارة الموارد الوراثية الحيوانية، والمحافظة على هذه الشبكات. وقد أنشأت أغلب البلدان نقاط اتصال قطرية خاصة بالموارد الوراثية الحيوانية. وكانت العقبات الخطيرة في الموارد البشرية والمالية وراء صعوبة إنشاء هذه النقاط، بل وهددت استمراريتها. والأمر بحاجة إلى تعاون فيما بين البلدان من أجل إقامة نقاط اتصال وشبكات إقليمية.

45- وللشبكات أهميتها في ربط أصحاب المصلحة، وفي دعم تنمية المؤسسات وبناء القدرات. وفي بعض البلدان، حيث تطورت هذه الشبكات بشكل جيد، أصبحت تعتمد على دعم المنظمات غير الحكومية النشطة، مثل جمعيات المربين، التي تصمم وتخطط وتنفذ البرامج وخطط العمل الخاصة بالموارد الوراثية الحيوانية.

46- وبالإضافة إلى تنمية القدرات القطرية على التخطيط، لابد من تنمية الوعي الشعبي بأهمية الموارد الوراثية الحيوانية، حتى يمكن تشجيع الاستثمار في تنمية هذه الموارد. ففي كثير من الحالات، كان التركيز حتى الآن في تنمية الثروة لحيوانية ينصب على تنمية السلالات الأجنبية لا على تنمية وصون السلالات المحلية. وعلى المستهلكين أن يتفهموا وأن يدعموا الجهود المبذولة لصون السلالات المحلية واستخدامها، بدلاً من الاعتماد الزائد على السلالات العابرة للحدود. وفي كثير من البلدان المتقدمة، يساهم نصيب المنتجات ذات القيمة المرتفعة، والذي يرجع بنا إلى سلالات بعينها، في صون التنوع الحيواني. ومن الممكن أن تكون الهوية الثقافية في البلدان النامية، والتي تعبر عن نفسها في أغلب الأحيان بأذواق الطعام، هي الأساس لنمو الوعي بقيمة السلالات المتنوعة، وهي التي تضمن نمواً اقتصاديا طويل الأجل، يستفيد منه صغار المزارعين والمجتمعات المهمشة الآن.

47- كما أن بناء الوعي على المستوى الدولي سيكون عاملاً رئيسياً في حشد الدعم الشعبي والتعاون الدولي لتنفيذ *أولويات العمل الاستراتيجية*.

الهدف بعيد المدى

وضع سياسات وأطر قانونية شاملة، وبناء قدرات ومؤسسات قوية لتحقيق تخطيط ناجح على المديين المتوسط والبعيد لتنمية قطاع الثروة الحيوانية، وتنفيذ البرامج الوطنية للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها.]

[<u>على المستوى القطري</u>]

الأولوية الاستراتيجية 20 [المضي في] [استعراض] وتطوير سياسات وأطر قانونية للموارد الوراثية الحيوانية

المبررات: هناك مجموعة من السياسات والصكوك القانونية التي لها تأثيرها المباشر على الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها. وتنطوي هذه السياسات والصكوك في أغلب الأحيان – وبطريقة غير منسقة – على أهداف مختلفة، مثل التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، وصحة الحيوان، وسلامة الأغذية، وحماية المستهلك، وحقوق الملكية الفكرية، وصون الموارد الوراثية، والحصول على الفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية بالعدل والإنصاف. ويتطلب الأمر ترابطاً بين هذه الصكوك والسياسات، دون التعرض لأهدافها، أو لهدف الأمن الغذائي الرئيسي، مع مراعاة السمات المميزة للموارد الوراثية الحيوانية التي تحتاج إلى حلول متميزة. وينبغي أيضاً مراعاة جميع مسائل القواعد التجارية والصحية، واعتبارات الملكية الفكرية [ووسائل الحصول على الفوائد واقتسامها] [وقواعد الحصول على الفوائد وتقاسمها]. كما أن الصكوك القانونية والسياسات قد تطرح تدابير وحوافز [لا تخل بالتجارة] تساند بالفعل استخدام الموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها.

العمل:

1- استعراض السياسات والأطر التنظيمية الوطنية الموجودة، بغرض معرفة أي تأثيرات [سلبية] محتملة لها على استخدام الموارد الوراثية الحيوانية، [لاسيما فيما يتعلق بحقوق المجتمعات المحلية التي تربي الحيوانات] وتنميتها وصونها.

2- [اتخاذ] [النظر في اتخاذ] تدابير للحد من [مثل] هذه التأثيرات من خلال تغيير السياسات أو التشريعات، أو إدخال تعديلات على مستوى التنفيذ، مع مراعاة ضرورة تحقيق التوازن بين أهداف وأغراض الصكوك القانونية والسياسات ذات الصلة، وبين اهتمامات مختلف أصحاب المصلحة.

3- [مساعدة البلدان على وضع] [وضع] [النظر في وضع] إجراءات قانونية، كلما كان ذلك مناسباً، للدعم الإيجابي لاستخدام الموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها، والتنسيق بين القوانين الوطنية في هذا المجال وبين [الصكوك الدولية] والسياسات المتفق عليها دولياً.

الأولوية الاستراتيجية 21 **إقامة و [أو] تعزيز [مؤسسات وطنية] [نقاط اتصال وطنية] لتخطيط وتنفيذ تدابير الموارد الوراثية الحيوانية من أجل تنمية قطاع الثروة الحيوانية**

المبررات: هناك مسائل تتزايد تعقيداً بدأت تظهر في قطاع الثروة الحيوانية وتحتاج إلى إحداث توازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة، والترويج الإيجابي لإنتاج سلع عامة قد يتوقف إنتاجها لو لم يحدث ذلك، في زمن تحدث فيه تغيرات سريعة وغير محكومة. فشؤون المستهلكين، وقضايا صحة الإنسان، وإدارة التكنولوجيات البيولوجية الجديدة، وكذلك التخطيط المادي والمكاني للإنتاج الحيواني في إطار التوسع العمراني والمناطق المحمية، ينبغي إدماجها كلها في عمليات التخطيط الوطنية بطريقة كلية.

العمل:

1- تحليل القدرة الوطنية [المهارات البشرية والمؤسسات] [للموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة] لدعم التخطيط الكلى لقطاع الثروة الحيوانية، [مع مراعاة اهتمامات المستهلكين].

2- إيجاد وسائل [تدخل] [حسب الاقتضاء] أمام المخططين الوطنيين لكي يشكلوا تنمية القطاع في المستقبل بحسب الأولويات الوطنية، بما في ذلك من حيث علاقتها بنشر الموارد الوراثية الحيوانية وتأثيرات نظم الإنتاج الحيواني على البيئة.

3- تشجيع التناسق والتآزر بين مختلف السلطات المسؤولة عن مختلف جوانب التخطيط فيما بين الوزارات وداخل كل وزارة، وكذلك مع العناصر الفعالة الأخرى، بما في ذلك العناصر المسؤولة عن البحوث والتعليم، وأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وضمان مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية.

4- إقامة [بنوك الجينات] و [أو] تعزيز نقاط اتصال وطنية تعمل بكامل طاقتها في مجال الموارد الوراثية الحيوانية.

5- إقامة شبكات تنسيق وطنية قوية [بين نقاط الاتصال الوطنية وأنشطة التربية والإدارات والمنظمات غير الحكومية،] [واللجان الاستشارية].

الأولوية الاستراتيجية 22 **إقامة و [أو]تعزيز مرافق تعليمية وبحثية**

المبررات: يحتاج التعليم والبحوث إلى التعزيز في جميع مجالات إدارة الموارد الوراثية الحيوانية [في أغلب البلدان،وبالأخص البلدان النامية وتلك التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول]. فإنشاء مؤسسات للتعليم والبحوث وتعزيزها والمحافظة عليها، أمر أساسي في بناء القدرات الوطنية من أجل تخطيط وتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها.

العمل:

1- تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية في الآجال [القصيرة] والمتوسطة والبعيدة، وتشجيع تشكيل كوادر ذات صلة على المستوى القطري، أو عن طريق التدريب الدولي.

2- استعراض قدرات التدريب الوطنية في المجالات ذات الصلة، ووضع أهداف للتدريب لبناء قاعدة وطنية من المهارات.

3- أقلمة و [أو] تعزيز مؤسسات ذات صلة للبحوث والإرشاد [والتدريب] [بالمشاركة مع بلدان أخرى حسب الاقتضاء]، بما في ذلك شبكات البحوث الزراعية الوطنية [والإقليمية] لدعم الجهود المبذولة لاستخدام الموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها.

الأولوية الاستراتيجية 23 إثارة الوعي الوطني بأدوار الموارد الوراثية الحيوانية وقيمها

المبررات: في داخل قطاع الثروة الحيوانية وفي القطاعات الأخرى التي تؤثر عليه، مثل السياسات والممارسات البيئية وتلك الخاصة بالزراعة والتنمية بشكل أوسع، هناك حاجة ماسة إلى إثارة الوعي بالأدوار والقيم المهمة للموارد الوراثية الحيوانية، والصفات والمنتجات والخدمات المحددة التي يمكن الحصول عليها من السلالات المحلية، والعوامل التي تؤثر على صونها واستخدامها. وينبغي لإثارة الوعي الوطني أن تسترعى الأنظار إلى الملامح المحددة لقطاع الثروة الحيوانية، وأن تسعى إلى حشد التأييد لمبادرات القطاعين العام والخاص، فيما يتعلق بالاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها.

العمل:

1- إثارة الوعي [بين صناع السياسات الحكومية] بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع الثروة الحيوانية والقطاعات ذات الصلة، بأهمية أدوار وقيم الموارد الوراثية الحيوانية، وصفاتها الخاصة، والسياسات الخاصة اللازمة لاستخدامها المستدام وتنميتها وصونها [بما في ذلك حقوق المجتمعات المحلية التي تربي الحيوانات] عن طريق تقديم معلومات فعالة وهادفة عن طريق وسائل الإعلام والاجتماعات والسبل الأخرى.

[على المستوى الدولي]

الأولوية الاستراتيجية 24 استعراض ووضع سياسات دولية وأطر تنظيمية

المبررات: قد تؤثر السياسات الدولية والاتفاقيات التنظيمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على استخدام الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة. والسياسات والأطر السائدة التي تؤثر على تنمية قطاع الموارد الوراثية الحيوانية هي سياسات وأطر عامة في أغلب الأحيان، وتخص موضوعات مثل التنمية الاقتصادية، ومعايير التجارة،

وجماعة البيئة، وسلامة الأغذية، والحصول على الفوائد وتقاسمها، والملكية الفكرية. أما الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقطاعات فتشمل معايير الصحة الحيوانية، ومعايير الأغذية من المنتجات الحيوانية. ومن المهم أن يكون هناك ترابط بين السياسات والأطر الوطنية وبين الصكوك الدولية التي ارتبطت بها البلدان، والتي تؤثر على قدرتها على تبادل الموارد الوراثية الحيوانية واستخدامها وصونها، وعلى التجارة في المنتجات الحيوانية.

العمل:

1- استعراض الاتفاقيات الدولية القائمة التي تؤثر على استخدام الموارد الوراثية الحيوانية، وتنميتها وصونها [وإبلاغ البلدان بها]، بغرض ضمان أن تراعي السياسات الدولية والأطر التنظيمية الأهمية الخاصة لهذه الموارد في الأمن الغذائي، والجوانب الخاصة بها التي تحتاج إلى حلول خاصة [لاسيما فيما يتعلق ببراءات الاختراع]، وضرورة تحقيق توازن بين أهداف وأغراض الاتفاقيات المختلفة وبين مصالح الأقاليم والبلدان وأصحاب المصلحة.

2- [النظر في الحاجة إلى مبادرات جديدة وطرائقها، أو إلى سياسات متفق عليها دولياً من أجل تقديم دعم إيجابي للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها].

3- [النظر في والحفاظ على حقوق مربي الحيوانات وحقوق الملكية لأصحاب الموارد الوراثية الحيوانية الأصليين من جميع الجوانب.]

الأولوية الاستراتيجية 25 تنسيق جهود الهيئة المعنية بالموارد الوراثية الحيوانية مع المنابر الدولية الأخرى

المبررات: هيئة الموارد الوراثية الأغذية والزراعة هي المنبر الحكومي الدولي الدائم لمنظمة الأغذية والزراعة الذي تناقش فيه البلدان السياسات والمسائل القطاعية وتلك المشتركة بين القطاعات التي تتعلق بصون الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. وتناقش المنظمات والمنابر الدولية الأخرى بانتظام المسائل التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على إدارة الموارد الوراثية الحيوانية وأدوار واهتمامات مختلف أصحاب المصالح في قطاع الثروة الحيوانية، وتضع السياسات والإجراءات التنظيمية لهذه المسائل، ومن بين هذه المنابر اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية، وهيئة الدستور الغذائي. ومن الضروري أن يكون هناك تناسق وتآزر [وتوافق] [وضمانات] بين جميع هذه العمليات.

العمل:

1- زيادة التعاون وتعزيز مشاركة ومساهمة المنظمات والمنابر الدولية في دعم الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها، كل ذلك من خلال هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

2- [ضمان التنسيق بين المانحين على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال الموارد الوراثية.]

الأولوية الاستراتيجية 26 الاتفاق على التقاسم الدولي [والإقليمي] للمعلومات والبحوث والتوعية، و [أو]تعزيز هذا التقاسم

المبررات: إقامة مؤسسات دولية [وإقليمية] للبحوث والتوعية، مثل نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وتقديم سلع عامة رئيسية لها صلة بالموارد الوراثية الحيوانية عن طريق البحوث وبناء القدرات، وكذلك عن طريق نظم المعلومات. وتساهم المنظمة أيضاً بصورة إيجابية في هذا العمل، من خلال برامجها التقنية.

العمل:

1- إقامة و [أو] تعزيز عمليات للبحوث الدولية [والإقليمية] وبناء القدرات، وعلى الأخص مساعدة البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها بصورة أفضل.
2- مواصلة تطوير نظام المعلومات عن التنوع الوراثي للحيوانات المستأنسة في المنظمة، باعتباره وسيلة اتصال عالمية وغرفة مقاصة للموارد الوراثية الحيوانية.
3- وضع التقارير في إطار *أولويات العمل الاستراتيجية*، عن الموارد الوراثية الوطنية وهو ما قد يفيد الحكومات أيضاً في كتابة التقارير ذات الصلة إلى المنابر الدولية الأخرى، لتخفيف أعباء كتابة التقارير عن هذه الحكومات.
4- [التشجيع على تطوير قاعدة البيانات الوطنية]

الأولوية الاستراتيجية 27 إقامة نقاط اتصال إقليمية وتعزيز الشبكات الدولية

المبررات: تعتبر إدارة السلالات والعشائر العابرة للحدود، بالإضافة إلى السمات الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية والبيئية الإقليمية المحددة، مبررات للتعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي. وفي أغلب الأحيان، ربما كان الاستثمار في الأنشطة المشتركة [مثل بنوك الجينات] أكثر كفاءة وأقل تكلفة من تكرار الأنشطة الوطنية المتداخلة.

العمل:

1- [إنشاء وصون] [دعم الإنشاء الوطني لـ] نقاط اتصال إقليمية للموارد الوراثية الحيوانية،
2- إقامة [و] [أو] تعزيز شبكات إقليمية لاستخدام هذه الموارد وتنميتها وصونها. وتعزيز هذه الشبكات والإبقاء عليها.
3- ربط الأنشطة الإقليمية الخاصة بالموارد الوراثية الحيوانية بالمنظمات [الاقتصادية] الإقليمية.

4– المحافظة على نقاط الاتصال العالمية وتعزيزها، تشجيعاً للتعاون العالمي وإقامة الشبكات العالمية .

الأولوية الاستراتيجية 28 إثارة الوعي [الوطني والإقليمي و] الدولي بأدوار وقيم الموارد الوراثية الحيوانية

المبررات: من الضروري إثارة الوعي. بما في ذلك بين المؤسسات والمنتديات البيئية وتلك الخاصة بالزراعة والتنمية الأوسع نطاقاً، وبين أصحاب المصلحة الآخرين مثل الجهات المانحة والمجتمع المدني، بأهمية أدوار وقيم الموارد الوراثية الحيوانية وصفاتها الخاصة، وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى استخدامها المستدام وتنميتها وصونها.

العمل:

1– دعم الحملات الدولية [والوطنية والإقليمية] لإثارة الوعي بأوضاع الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة، والسعي إلى الحصول على دعم أوسع نطاقاً على مستوى الحكومات والمؤسسات، وكذلك بين الجمهور العام.

[/لأولوية الاستراتيجية 29 تعزيز الجهود لتعبئة الموارد، [بما في ذلك الموارد المالية] من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها

المبررات: الجهود العالمية لتعبئة الموارد من أجل الاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها، سواء على المستوى القطري أو الدولي، أقل بكثير مما يحتاجه الأمر، [وأقل من مستوى الموارد المخصصة لصون التنوع البيولوجي العام أو للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة]، وسوف يتوقف نجاح أولويات العمل الاستراتيجية على الزيادة في تعبئة الموارد، لتواكب الاحتياجات المحددة [بالتوازن مع الأولويات الأخرى].

العمل:

1– زيادة الجهود المبذولة لمساعدة أصحاب المصلحة [والحكومات] في تصميم برامج وسياسات للاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وتنميتها وصونها، [على أن تضمن تمويلاً كافيا] [بهدف تأمين موارد كافية] وخاصة للبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول.

2– [ضمان الالتزامات المستدامة للمؤسسات الدولية ذات الصلة].

3– إقامة آلية أو أكثر للمتابعة لكي تنفذ *أولويات العمل الاستراتيجية* [في إطار الهيكل القائم الذي توفره الاستراتيجية العالمية] [في إطار الهيكل القائم الذي توفره نقاط الاتصال العالمية].